

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

100

١٤٦٩

١٦٠
ش + ش

(شرح رسالة آداب البحث للسمرقندي)، تأليف
الشيرازي، مسعود بن الحسين - ٩٠٥ هـ . بخط
حسين بن علي بن الحاجي حسين سنة ١٠٠٧ هـ .

٣٠ ق ١٥ س ٢١ x ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن .

٧٤٦٩

مصحح المؤلفين ٢٢٧:١٢ الأزهرية ٣ : ٤٦٧

أ - المنطق أ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ د - شرح الرسالة
السمرقندية فسي آداب البحث .

٧١١٥٧٩
١٤١٤/١١/١١

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٢٦٩ ف ١٥٧٩ / ٧
العنوان: (شرح رسالة أدبية للشيخ الشريف)
المؤلف: الميرزا، ميرزا حسين - ٩٠٥ هـ
تأليف: ١١٠٧ هـ
اسم الناشر: حسين علي بن الحاج حسين
عدد الأوراق: ٣١
ملاحظات:

والفرق بين الملازمة والدوران انه اللازم لا يمكن انفكاكه عن المعلوم بل ج
والعاير في الدوران يمكن انفكاكه المدار بانه كما سأل عن خبر
السقونيا فبينها عدم وخصوص من وجه والفرق بين القضايا
والدوران الدور باعتبار التحقق والقضايا باعتبار
الصفا اجتماع

فان قلت بالفرق بين العلاقة والعلاقة قلت ان العلاقة
يستعمل في الامور الذاتية والعلاقة يستعمل في الامور
الخارجية والفرق بين المقادير والمساوي ان المقادير
مقعد للفظ وتحدد المعنى كالليث والاسد والماوى
مقعد للفظ والمعنى كالانسان والناظر اجتماع

اعلم ان البسيط ثلثة حقيقة وهو ما لا يؤلفه اصلا كما لا يرى
وعني وهو ما لا يكون له كيان من الاجسام المختلفة الطباع
واضاف ما يكون مؤلفا من اجزاء بالانضمام الى الآخر كالقضية
الحقيقية بالنسبة الى الشئ طرية به

اعلم ان الاستدلال على قسمين اتي واتي والاول
والثاني هو الذي يستدل به من المشاهدات الى غير المشاهدات
الى المشاهد والاول اولى من الثاني به

الفرق بين المتعلق بالادب
والمتعلق بالعلوم
والمتعلق بالادب
والمتعلق بالعلوم

سم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبي محمد وآله اجمعين
وبعد فقد قال الامام الحق والمهام الحق سلطان العلماء
المنازين جامع فضائل العلماء المتقدمين مولانا شمس المصطفى
والدين محمد سمرقندي تغذاه الله بغفرانه واسكنه باعلى جناته الله
عليك من من عليه لواجب افضل النعم الذي هو نعمة العقل وكل
الواجب هو الله تبارك وتعالى وتقدس ولو اردت المحض الشفاء عليه
بالصلوة على النبي وآله عليهم التحية والسلام كما هو ادب ابيهم المصنفين
كان او في هذه رسالة في اداب البحث وطرق المناظرة التي يحتاج
اليها كل متعلم وقيل التعلم والتعليم بالذات واحدا وبالاعتبار اثنان
فان شيئا واحدا هو ان ياتى بالتحصيل فعمل بعلم يسمى بالتحصيل
الذي يحصل فيه تعلم او بالاعتبار الذي يحصل منه تعليم فاما
وانظر فيه يظهر لك حافيه تكون تلك الاداب حافظة له في البحث
والمناظرة من الضلالة وهي سلوك طريق لا يوصل الى الحق وقيل
فقد ان ما يوصل اليه ويقابلها الهداية والاهتداء فعلى الاول يكون

البحث في اللغة الشخص
على حاله الشيخ
الرئيسي هو ان ياتى
بالشيء بعينه
الاستدلال والادب
استدلال في عرف
اعلى العلم تفهيم
الادب لا يقتضي
المعنى بل هو ان ياتى
من الحق او بالاعتبار
وهي الاثر الملائم
العلم والادب
العلم والادب
العلم والادب

سلوك
التفكير
العلم والادب
العلم والادب

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

الفرق بين المتعلق بالادب
والمتعلق بالعلوم
والمتعلق بالادب
والمتعلق بالعلوم

سلوك طريق يوصل الى الحق وعلى الثاني وجد ان ما يوصل الله
والهداية يطلق ايضا على الدلالة على ما يوصل الى الحق وهي بهذا
المعنى يقابلها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يوصل الى الحق فاستدل
عليه طريق الفهم والتفهم وانما جعل كل من الحفظ والتفهم
مسند الى الادب انفسها وان لم يتحقق ذكره دون رعايتها
والتحفظ عليها تنبيه على ان المحصل ينبغي ان لا يشك وقوفه وتوجهه
على تلك القواعد والادب عن الرعاية اصلا ولا يلزم ان يكون وجود
علمه اياها وجهه على السوية في الاعتصام والتحرر عن وقوع الخلط
في المناظرة والابحاث وقد يقال انما جعلت تلك الادب حافظة
وان كانت رعايتها حافظة لانفسها بالغة وتأكيدا بطريق
اطلاق اسم المتعلق على المتعلق وهي اي تلك الادب وان كانت
متداولة من تداءل الايدي اي اخذته بين المتعلمين المتقنين
كتناج كانت منظومة في شكل النظم سويج والسلك هو الحفظ
ومجموعة في غنية وهي القلاوة اردت نظم منسوبة لادبها وجمع ما ذكره
المنشور المتفرق والمادورة المروية نخبة اي مدينة للاخ الفريز

الفرق بين المتعلق بالادب
والمتعلق بالعلوم
والمتعلق بالادب
والمتعلق بالعلوم

مذهبية الكتابة يحتمل احتمالين احدهما ان يكون اللام في المتعلق
الاول مكتورا وفي المتعلق الثاني مفتوحا والثاني ان يكون
احد بالكتبة فكل الاول يكون اسم المتعلق هو افعالها فالحال
ان يكون الحجاز في المسئلة فقامل وفي الثاني يكون اسم المتعلق
بنوع العلم الادب فالحال للادب وادبها هو رعايتها

ملك الصدور والاعيان شرف الاماكن والاقران في الجملة والعين
 عبد الرحمن ادام الله بركاته فالتفت الى طلبت بعني اللغة لا بعني
 الاصطلاح فلا ينبغي ما قيل ان الالكامل لا يناسب هذا المقام
 لانه يختص بمقام المساواة في طرف الكلام الهام العصباء وهو ما يقع
 الواقع والهام القاء المنع في القلب بطريق الغيض من الحكم الواسع
 هذا فانه كلام من الخطبة متاسبة لفاحة منها وهي مرتبة على ثلاثة
 فصول ومعنى كون الرسالة مرتبة على تلك الفصول اشتغالها عليها
 بحيث يقع كل منها في موقع الفصل الاول في التعريف اي في تعريفات
 الالفاظ المصطلحة فيما بين المناظرين والفصل الثاني في تعريفات
 والفصل الثالث في المسائل التي اخترعها اي اخترعت الكلمات التي
 يدل عليها والاما اخترع المصطلح في تلك المسائل انفسا الفصل الاول
 في التعريفات المناظرة اما من النظم او من النظم بعني الابعاد او الالفاظ
 ومعنى منها عبارة من معنى مصطلح عليه عرفه بقوله هي النظم بعني النظم
 النفس المعاني يدل عليه استعماله في تعريفه بقوله بالبصرة ومعنى
 القلب لغيره البصر العين من الجانبين اي جانبيه المتماثلين وهو

كلام

الحكم واشتغاله بحسب متعاقبهم عرفهم وان كان اعم بحسب مفهوم
 اللغة وانما قيد بقوله في النسبة لانه النظر من المتماثلين لا يكون
 الا في احوال هكذا تقييد النسبة بقوله بين الشين اللذين احدهما
 المحكوم عليه والآخر المحكوم به والنسبة بينهما ثبوت المحكوم به على
 عليه او ثبوته عنده او منافاته اياه وقوله اظهار للصواب احقر ان
 لا يجوز ان يكون الغرض منه اظهار للصواب لانه لا ينبغي كمنافاة اصطلاح
 ولا يخفى ان كونه اظهار للصواب غرضاً من النظر المذكور لا يوجب
 وجوب حصوله عقيب ذلك النظر ولا ينافي ايضا كون شيء اخر غرضاً
 معه وبما ينشأ عن ذلك من تحقيق قيمه وهذا التعريف يندفع عدة
 سوالات اوردها عليه احدها انه قد يكون الغرض من جانبيه المتماثلين
 كليهما تغليب الحكم صاحبه والزمه فقط فلا يصدق عليه هذا
 التعريف فلا يكون جامعاً بينهما انه قد يظهر ان المناظر غير متماثلين
 وثالثها ان السائل اذا اقتصر على المنع لم يصدق عليه التعريف المذكور
 لان النظر من الجانبين ملوك الفكر منها وليس هناك فكر من جانب السائل
 لان مجرد المنع لا يصدق عليه ترتيب امور معلومة على وجهه لانه

مجرد

بحث المناظر

لما استلزام ما ليس بعلوم وذلك الفكر ليس ^{معرفة} الى وراعيها انه اذا كان
المراد من الجانبين جانبي للعلل والسائل فلما داله للفظ عليه وان كان
اعلم منه كما هو المفهوم من اللفظ ينتقض التعريف بالفكر الواقع بين
المعلم والمتعلم في احد جانبي الحكم فقط وبالفكر الصادر عن الشخصيات
للتوافقين والمتماثلين من غير تكلم ولفظ واذا عرفت هذه الاسئلة
كلها فتأمل في تحقيق التعبد على ما ذكرنا يظهر لك دفع منها بلا كلفة
واعلم ان هذا التعريف يشمل على العلة الاربع كما هو المشهور
فالنظر اشارة الى العلة الصورية ولبيان ان العلة الفاعلية و
قد يقال التطريد على الفاعل الذي هو الفاعل وصدق العقل منها
والسبب اشارة الى العلة المادية ولبيان الصواب في العلة الفاعلية
فعلى ما ذكرنا يكون العلة كلها مذكورة بالمطابقة على ما قلنا ان يكون
واحد منها مذكورة بالالتزم وما سواه بالمطابقة فافهم فان قيل
ان العلة مبينة للحلول فلا يقع التعريف بها وايضا لا بد وان يكون
مادة الشيء اخله فيه والنسبة ليست كذلك بالنسبة الى ما هو
المعرف منها وايضا يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه

بالذات

بالذات والوجود فلما يصحح ان يحل على علم بالحقيقة قلنا
ان تعريف الشيء بالعلل ليس معناه ان يعرف بالعلل انفسها
بل الماينة يحصل لها بالقبول الى العلة كلها او بعضها معان
عمولة عليها فيعرف تلك الماينة بما عاها اطلاق اسم العلة والماينة
على النظر والنسبة ليس على طريق الحقيقة بل على وجه التجوز والتشبيه
وحيث يدفع السؤال الاخر ايضا وقد يجاب عن السؤال الاول
بوجهين آخرين احدهما ان يقال ان المعروف بجميع العلة لكل واحد
منها فجزءه ان يكون احاصل من المجموع محولا وان لم يكن كل واحد على حدة
كذلك وثانيهما ان يكون المعروف محولا فاعلم في بعض الماهيات
الحقيقة المعرفة بحسب الحقيقة واما الكل فلما كان مجموعا والبيت وكلها
منطوقان اما الاول فلان العلة ان اخذت باعتبار المجموع يكون
علة تامة وان اخذت باعتبار كل واحد يكون كل منها علة ناقصة
وكل من العلة التامة والناقصة كونه مغايرة للمعول بحسب
الذات لا يحل عليهم احدا فان قلت ان اخذت المادة والصورة
من حيث الاجتماع يكون عين المعول فيمكن جعل المجموع احصا

منها اذ الوحد بالتفصيل معرفا للمعلوم ومردفا ذكر قلت
 الكلام فيما اخذت العلة لابع في التعريف والاشكال ان احتما لم يحصر
 في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال الذي ذكرت انت فخرج
 عما نحن فيه فتدبر واما الثاني فلانه محال لما هو المشهور فيما بين
 الجمهور من ان المعروف يجب ان يكون مساويا للمعروف في العموم والخصوص
 كما هو مذنب المناصرين او يكون متصا دقائه في الجملة كما ذهب اليه
 المتقدمين المحققون على ان المثالين المذكورين ظاهر حالهما انه لا يتباين
 شئ منهما عما هو المقصود ومنها فاختار ما هو الوجه من الوجهه
 وانظر والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو الاول
 اعلم ان لفظ العلم قد يطلق في المشهور على عدة معان احدها
 مطلق الادراك الذي يتم التصور والتصديق اما مطلقا او مقيدا
 بكونه يقينيا وتاثيرها مطلق التصديق الذي يتناول اليقيني وغيره
 من الاحكام والثاني التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن اعتقاد
 الجازم القاطن المطابق للواقع ولا يحسن ان يجعل مدنا على المعنى
 الاول لانه يشعر بان يصدق التعريف على المعرف ايضا فيبغي ان يجعل

اما على المعنى

بعض الدليل

اما على المعنى الثاني فيكون تعريف المطلق الدليل الذي يتناول القطع وغيره
 واما على المعنى الثالث فيكون تعريف الدليل القطعي الذي يقال له البرهان
 ايضا وهذا النسب والبعيد بهذا المقام لان احتمال الظن ومقابلته العلم
 بعينه مع انه تعريف لامة بعد تعريف الدليل بما يؤيده جدا وينبغي ان يعرف
 ايضا ان المراد من القوم المذكورين ما هو على وجه النظر والاعتقاد
 ومداه يحصل للظن من الشئ بان يتحرك الدمن من ذلك المظهر مشورا
 من وجه الى مباديه ثم منها اليه واما اطلقه صاحب هذا التعريف مدنا ولم
 يسم هذا التعبد اعتمادا على شهرة ان الدليل من طرف النظر فعلا هذا
 سقط الاعتراض عليه بانه غير مانع لا خوله الميزان البينة اللوازم
 بالنسبة اليها لان علومها مستلزمة لعلومها لانها لا يستلزم لابل
 بالنسبة اليها فاما المراد من قوله شئ آخر كما يكون ورا ذلك المعلوم
 اي لا يكون عينه ولا خبره فعلى هذا يلزم ان لا يصدق التعريف على الكل
 الذي استدل بثبوتها على ثبوت خبره مع انه بالنسبة اليه دليل على ثبوتها
 اللهم الا ان يجعل هذا التعريف على اصطلاح المعقولين فان الدليل عندهم
 عبارة عن مجموع الاقوال التي يودي تصديقها التصديق قول ورا ذلك

المجموع يخرج عن التعريف من حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل
 بالنسبة لكل واحد منها بخلاف اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون
 الدليل على وجود الصانع هو العالم والدلول هو الصانع عز سلطانه
 فيكون عندهم عبارة عما يستدل بوقوعه او شئ من حالاته على وقوع غيره
 وعلى شئ من اوصافه على ما فرقه في موضعه وكل بالنسبة الى جزء
 من ذلك القليل فانهم لا يقال قد يكون المدلول عدما تكيف يطابق عليه
 الشئ مع انه لا يشئ لاننا نقول المراد بالشئ مرئيا ما هو المشهور من معناه
 اللغوي لا ما هو بلغة الثابت اعني ما يمكن ان يعلم ونجبر عنه ولا شك ان هذا
 كما يصدق على الموجود يصدق ايضا على المعدوم او نقول ان المعدوم
 له شئ من الوجود في العلم كما صرحه المصنف في شرحه للمقدمة البرهانية
 وايضا بقوله تعالى اذا اراد شياء ان يقول لم يكن فيكون واعلم ان
 في هذا المقام نظر ومعالجة للفرق بين الشئين عبارة عن ضرورة
 تحقق احدهما عند تحقق الآخر فعلى هذا يلزم ان لا ينقل تحقق العلم
 بالمدلول عن تحقق العلم بالدليل اصطلاحا يلزم ان لا يصدق التعريف
 الا على ما هو بين النتائج من الدلائل ان يحمل على اصطلاح المنطق

وان حمل

وان حمل على اصطلاح الاصول فلا يصدق على اصلا وهو الظاهر انه
 يصدق على ما ليس للدليل عندهم عبارة عن امثاله كما لا يصدق اليقينة
 النتائج بحسب اصطلاح المميزين فتأمل وقوله وهو المدلول الاظهر انه
 لا يصدق من التعريف والامارة في اللغة في العلاقة وفي الاصطلاح عبارة
 عن نتيجة التي يلزم من العلم بها العلم بوجود المدلول والظاهر ان المراد بالعلم
 هو اليقينة كما ذكرنا والظن هو التصديق العارض عن الجزم وهذا لا يصدق
 على غيره من الادراكات اصلا وقيل ان هذا التعريف ليس منعك لانه
 لا يصدق على الامارة التي يلزم من اليقين بها العلم بعدم شئ آخر واجيب
 عنه بان المراد بالوجود اعني ان يكون ذنبا او خارجيا ولا ينقض
 التعريف كما ذكرتم لتحقق الوجود الذنبي فيه فان قلت لا يجوز ان يكون للمعدوم
 وجود في الذهن والابلزم ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشئ
 موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلق واذا انصف بوجود مطلق
 سلب عنه عدم مطلق والابلزم اجتماع التقيضين واذا سلب عنه عدم
 مطلق سلب عنه عدم خارجي ايضا لانه في العام يستلزم في الخاص
 فثبت له الوجود الخارجي والابلزم ارتفاع التقيضين قلت اردتم

اجزاء

بجانب الامارة

بالعدم المطلق رفع الوجود المطلق بمعنى انه لا يتصف الشيء بالوجود
اصلا كما هو الظاهر فلا يلزم من سلب هذا الرفع رفع السلب الخارجي لانه
يكفي فيه صدق الوجود الذي منقطع وان اردتم به رفعه في الجملة للوجود
فلازم انه يقتضي للوجود في الجملة لانه يجوز ان يصدق على شئ واحد باعتبارنا
نعم انه في هذا الباب تطرأ من وجه آخر وهو ان ما يلزم من العلم بالعدم ليل
في صورة النقص انما هو العلم بعدم شئ آخر لا العلم بوجوده في الذهن والوجود
عدمه فيه من غير تقدير في دفع النقص والا فرب في الجواب ان يقال ليس
المراد بالوجود صدق كونه الشئ في الاعيان بل هو الازمان بل وقوعه وبقوته
ومطابقته في نفس الامر وعدم تناوله بجميع اقسام الدول لا سواء كانت
وجودية او عدمية لان الوقوع كما يجري في الوجوديات يجري في العدميات
ايضا لانه اذا قيل وقع عدم فلان في وقت كذا في سنة كذا لا ينسب
المالطاة اصلا نعم بقي منها شئ وهو معناه لفظ الوجود مشهور وحقيقته
في كونه الشئ في الاعيان اذ في الازمان واما اطلاقه على المعنى المذكور واستعماله
فيه اما بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وعلى كلا التقديرين يجب التفرقة
في التعريفات الا عند ظهور القرينة المعينة للمراد واعلم انه هذا التعريف

لا يستقيم

لا يستقيم على اصطلاح العقول لان العلم بالدليل عدمه انما يؤدي
الى العلم بالعدم لا بالشيء كما على اصطلاح الاصول فلان وان سلم انه يصدق
على بعض ما يصدق عليه الدليل الطيني لكنه لا يصدق على جميعه لانه
ما يكون ظنه سببا للظن بالعدم فمما مل وما يتوقف عليه وجود الشئ
في الخارج اذ كان داخل في سبب ركنه كالقيام والقراءة والركوع والسجود
والقعدة الاخيرة بالنسبة الى الصلوة وان كان خارجا فان كان مؤثرا
في وجوده سببا للصحة بالنسبة اليها واللاي وان لم يكن المؤثر عليه
الشئ في الخارج فهو غير مؤثر في وجوده ذلك الشئ فشرط اي فسخ شرط
كالطهارة بالنسبة اليها فان قلت انه لو ثبت ان يكون العلم العالي مؤثرا
لانها خارجة غير مؤثرة في وجود المعلول فنقول ان وجود العلم العالي
لكونه خارجا عن وجود المعلول لا يتوقف عليه وجود ذلك المعلول
فلا كلام فيه واما تصور ما وشعوره والقصد الماحصول فهو ان كان
ما يغاير الشرط عند الحكماء لكنه لا يبعد ان يكون مناه عن ارباب هذه
الاسم الصنف وهم الاصوليون واما قلنا ان ذلك يغاير الشرط
عندهم فانهم يقولون ان كل ما يتوقف عليه وجود الشئ فهو سبب عليه

لا يستقيم
على
شرط

لقد استوفيت

هذا الكتاب من كتب الفقه
التي كتبت في سنة ١٢٨٠
بمدينة القاهرة
في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٨٠

العلم

هذا الكتاب من كتب الفقه
التي كتبت في سنة ١٢٨٠
بمدينة القاهرة
في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٨٠

وقسمنا إلى عدة أقسام بأن قالوا إن العلة إما أن يكون داخلية في المعلوم
أو خارجية عنه لا تشاع أن يكون نفس الشيء فان كانت الأولى فاما أن يكون
المعلوم بها بالفعل أو بالقوة فانه كانت الأولى فهي العلة العلوية والثانية
فهي العلة المادية وان كانت الثانية فهي إما أن يكون مؤثرة في وجود المعلوم
أو مؤثرة في كونه فيكون مؤثرا في كونه فيكون مؤثرا في كونه فيكون مؤثرا في كونه
وإن كانت الثانية فهي العلة الغائية وإن كانت الثالثة فهي إما وجودية
أو عدمية فالأولى هي الشرايط والآثار والثانية هي ارتقاء الموانع وربما
جعلها مما من تحتها فاعمل ولها حصر العلة الشافعية في الأربع والعلة
الثالثة بوجود الشيء في الواقع لا على ما يطلق عليه اسم العلة التامة مطلقا
فكل ما يتوقف عليه وجود الشيء وانما قلنا انه لم يرد منها تعريف مطلقا يطلق
عليه اسم العلة التامة لظهور انه لا يبعد في علمه عدم ما يتوقف وجوده
الشيء فضلا عن انه يبعد في علمه جملته ويقيد التوقف في اول الشيء بالوجود
فما يعضده أيضا وقيل لو قيد بقوله من العلم القريبة لكان أولى بناء
على انه المؤثر والموقوف عليه انما هو العلم القريبة لا البعيدة ولما اب
انهم العلة التامة حقيقة عندهم في جميع ما يتوقف عليه الشيء مطلقا

فيخرج فيه

فيخرج فيه العلم القريبة والبعيدة وعدم كونه مؤثرا لا يضر كونه علم تامة
لان العلة التامة بهذا المعنى لا يجب التأثير في المعلوم بل لا يقتضي التقدم عليه
ايضا وانما العلة القريبة فاقصة في الحقيقة لكن جعلها في حكم العلة التامة
بناء على انها مؤثرة مستمرة للمعلوم وقد يسمى علم تامة ايضا نظرا
الى الطرح لا يحتاج الى التقيد المذكور بل يجب تركه وانما قصده تارة في الحقيقة
بالعلم الناقصة التي ليست في حكم العلم التامة وانما انتفاء التأثير عن العلم
البعيدة فلا يتخرج فيما نحن فيه لان التامة ليست من لوازمها ان يكون كل من
اخرها مؤثرا في المعلوم بل يلزم من انتفاء الفاعل في التعريف قد يرد
واعلم انه لو قال العلة التامة تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء ليجب ان يكون
وراءه شيء يتوقف عليه المعلوم لكان أولى لئلا يتوجه عليه النقص بالعلم
التامة البسيطة على ما قيل والتعليل هو في اللغة مصدر علل اي عناه
سعي بعد سعي وفي اصطلاح اهل المنطق عبارة عن معنى آخر وهو متبني
على الشيء والظاهر ان المراد بالعلم مدهنا ما يكون علمه وولطرح حصول
التصديق بما هو المطلوب منه لا علمه تحت الشيء وما يتوقف عليه كسب
الخارج كما يقال في عرفهم فلان يعلم اذا كان يستدل به ليله على ثبوت

هذا الكتاب من كتب الفقه
التي كتبت في سنة ١٢٨٠
بمدينة القاهرة
في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٨٠

العلم

ما هو مطلوب منه وقد يكون تلك الواسطة مع ذلك علمه لتحقيق النسبة
في الواقع ايضا كما في البرهان الذي يفيد اليقينة في الزمن والمخرج كقولنا
هذا متحقق الاطلائ وكل متحقق الاطلائ فهو محمول هذا محمول وقد لا يكون
كذلك بل يكون علمه بحسب العلم والتقصير فقط كما هو البرهان الثاني الذي
يفيد اليقينة النسبة في الواقع دون اعتبارية كقولنا هذا محمول وكل محمول فهو
متحقق الاطلائ شئ ان هذا متحقق الاطلائ والملازمة والفرم والكل لازم
والمتعلم ام كلما بحسب اصطلاحهم بمعنى واحد هي كون الحكم متقنيا للمادة
انتفاء ضروري لا اتفاقا كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا
ولكم الاول اي المتقني هو المفروم والحكم الثاني اي المتقني هو الملازم
والثاني التعريف بالملازمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات
من المفروم ليس لعقبة عند اهل الاصطلاح واما لانه لا ينفك المتلازم
بينهما عن المتلازم بين الاحكام كانه اما يتعرض لما محيطه الفوائد من
الطرف الملازمة واما لانه يعلم منه بالمقابلة على اليقينة وتعلقه بالامام
المراد في شكل في المفروم وموانه لولم شيء شئيا كان ذلك المفروم
اما معدوم في الخارج او موجود فيه للسبيل الى شئ منها اما الى الاول

التمى التلى

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with a large initial 'S'.

فلا بد من الملازمة العدمية وعدم الملازمة لانه لو لم يكن كذلك
لوقع التمايز بين العدمية وموج لان التمايز من خواص الوجود واما ان
فلا بد لو كانت الملازمة بين الشئين موجودة لكانت مغايرة لهما
البتة لا يمكن تعقلهما بدوفا ولا نه نسبة بينهما والنسبة لا بد ان يكون
مغايرة للحرفين ولا يجوز ان يلزم تلك الملازمة للحد ما ام لا فان كان

الاول فتنقل الكلام الى تلك الملازمة الثانية ويلزم التمسك بالملازمة الاولى ان هذا التمسك في طرف العلول لانه اذا كان بين الشئين ملازمة يكون
الملازمة متوقفا على شئين لانها اسم شئين فيها فاذا كانت الملازمة
لازمة لاه الطرفين كان بين تلك الملازمة وذكر الطرف ملازمة ايضا
فيقتضي هذه الملازمة على الملازمة الاولى لان الملازمة الاولى
وقعت طرفا والملازمة الثانية وقعت شئيهما وبنيها
الطرفين المذكورين والتمسك متوقفا على التمسكين
ولذلك الملازمة الثانية والتمسك لا يعم ذلك
عن الملازمات الغير المتساوية فيكون
من طرف العلول اذ في
بطان هذا التمسك
بحسب كايين
في موضع
المرم

الانفصال فيهما لا فائدة كان الاول كان اليزوم متحققا فيه على تقدير
انتفاءه وان لم يكن يلزم ان لا يكون الا لازم لا زواولا اليزوم ملغوا لانه

وانما لم ينفذ الا لشكك في

يجب ان يكون بينهما جواز الانفكاك وهو واجب ما ذكرنا وهو

فنفكر ان لا يتنافى الانفكاك بين الشئين في الخارج اعتبارا

ان يكون موجودا في الخارج والثاني ان يكون مخرجا للمخرج

احد الطرفين ينتفع بالخارج الفكاك عن الآخر فكل الفكاك

الاول اخترانا الشئ الثاني من غير ان يكون لازم لا

مخرجا فلما لم قلنا لا يجب ان يكون احدهما جازيا

لازم ذلك وانما يكون كذلك لو لم يكن بينهما انتفاع

الثاني وهو عدم اذ لا يلزم من انتفاع احد الطرفين

الخارج فان العدم كالجسم فيكون في الخارج

خارجا وان كان الاعتبار الثاني فخرنا الشئ الاول

الزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفاعه فيه فلما لم

ان لو كان الجبل الخارج متناهي لا انتفاع فيه فهو

فتوجه ان يقال ان هذا دليل لجميع مقدماته

في الملازمات البدئية البينية او البينية بالبراهين

و اما المعارضة فتوجه بها ان يقال دليلكم

ما ينبغي

مكتبة المتحف الوطني
الاسم المكتوب على التسمية
رقم التوثيق

ما ينبغي وهو لو لم يجر له ذم شئ لكان كل من كل الامر

الانفكاك عن صاحبه وهو جواز الانفكاك ايضا من جهة

ان يكون ذلك جازيا للانفكاك عن موصوفه وهو لا

انفكاك جواز الانفكاك عن الشئ يستلزم انتفاع

الاستحالة وهو ان يكون هو ايضا في الشئ ان جواز

لا يجب ان يكون جواز الانفكاك متنع الانفكاك عن موصوفه

الاول فوقع التلازم هناك بلا شبهاه وهو ينبغي

وهو المتكافؤ ان كان الثاني لا يمكن التلازم

في على انه ايضا وجب انتفاع مطلوبكم وهو مطلوبنا

مطلوبكم تب الشئ على الشئ الذي له صلوح العلية

بجانب يحصل عند حصول الشئ آخر يصح تعليل

الثاني بسبب حصوله عند مرة بعد اخرى وذلك

وجودا لعدم ما تبسبب المتكبر على البنية فان وجوده

واما عند عدم البنية فلا يجب ان يكون الملك

كالبيع وغيره ان يكون عدلا لوجوده كالطهارة

الاسم ان يقال ان جواز الطهارة بالنسبة

بجانب

انما ان التعليل من غير ان يكون له صلوح العلية

بجانب ان يقال ان جواز الطهارة بالنسبة

بجانب ان يقال ان جواز الطهارة بالنسبة

بجانب ان يقال ان جواز الطهارة بالنسبة

بجانب ان يقال ان جواز الطهارة بالنسبة

الصلوة فان عدمه ثبت على ما هو عليه وجوده فيجب ان لا يجوز

الصلوة بسبب انتفاء شرط اخر كما يستقبل القبلة وغيره او معالي يكون

وجوده او عدمه كترتب وجوب الرجم على الزنا الصادر عن المجنون والشيء

الاول المرتب موالد اير والشيء الثاني المرتب عليه موالد اير وقيل

ان بين التلازم والدوران غوما وخصوصا من وجه بناء على اجتماعهما

علة لاخرى وصدق الدوران بدون التلازم في صورة يكون الدايرو والدائر

فيها من دون وصدق الملازمة بدون في استلزام وجود المعلول المساوي

وجود العلة وهذا البيان يفيد النسبة بين الدوران والملازمة الحكيم التي

قرنها كالمس في سلف واد اوردت بيانها بين الدوران ومطلعي القول

فان غير صورة يكون فيها ترتب الدايرو على المدار كالجواب عن جواب كالا

بالنسبة المشرب السقونيا وهذا ايضا ومطلعي الملازمة الكلية والاطلاق

الملازمة التي يفيد فيها الكلية والخيرية فلا ينصور فيها ان يفترق الدوران

عنهما لانه بين كل اثن من جنس التعيينين ملازمة خيرية البتة والملازمة

على منع مقدمة الدليل اي بعض المقدسات او كلها على سبيل التفضيل

والتعين

الاول مرتب موالد اير والشيء الثاني المرتب عليه موالد اير وقيل ان بين التلازم والدوران غوما وخصوصا من وجه بناء على اجتماعهما

علة لاخرى وصدق الدوران بدون التلازم في صورة يكون الدايرو والدائر فيها من دون وصدق الملازمة بدون في استلزام وجود المعلول المساوي

بكرة الثالثة

والتعينين كما اذا قال المحلل الزكوة واجبة في حي النساء لانه متناول

النقص وهو قولهم ادوا زكوة اموالكم وكل ما هو متناول للنقص فهو جائز

الارادة وكل ما هو جائز الارادة فهو مادي يتبع ان محلي النزاع مراد فيقول

الصائيل لانه محلي النزاع متناول للنقص ولين سلمنا ولكن لانه كل ما هو

متناول للنقص فهو جائز الارادة ولين سلمنا ولكن لانه كل ما هو جائز

الامادة فهو مراد واعلم ان المراد مقدمة الدليل منها ما يتوقف عليه صحة الدليل

سواء كان من جهة المادة او من جهة الصورة وانما قال منع مقدمة الدليل

ولم يقل منع الدليل لان منع الدليل اما ان يقارن بشا حد يدل على الحق حقيقة

اولا فان كان الاول فهو نفعنا بجملي لما ناقضه وان كان الثاني فهو حكم بكرة

غير مسبوقة اصلا كما سيأتي وهذا سقط ما قيل لو قال المحقق في منع مقدمة

الدليل او الدليل كان او لا يشمل منع الدليل انفس والمعارضة متى

اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم والمراد بخلافه على الخصم

منها ما يخالفه وينافي به لا بما يجاوزه على ابي وجهه كان مطلقا متالفا ملاذ قال

المحلل الزكوة واجبة في حي النساء لانه متناول للنقص آه فيقول السائل

دليلكم وان قال على ما عيتم ولكن عندنا ما ينفية لانه خلاف مطلقكم ايضا

الاول مرتب موالد اير والشيء الثاني المرتب عليه موالد اير وقيل ان بين التلازم والدوران غوما وخصوصا من وجه بناء على اجتماعهما

علة لاخرى وصدق الدوران بدون التلازم في صورة يكون الدايرو والدائر فيها من دون وصدق الملازمة بدون في استلزام وجود المعلول المساوي

بكرة الثالثة

ايضا مما يتناول المنع وهو قوله عم لا تكرر في الحاشية وقال المنع في شرح
 القياس وشرحه المقدمة البرهانية انه دليل المعارض ان كان عين دليل
 المعلل الاول كانه المعاملات العامة الواردة في قلبه وان كان غيره
 فانه كان صورته كصورته في معارضة بالمثل والاقارضة بالغير والنقض
 هو خلف الحكم المدعى عن الدليل الدال عليه في بعض من الصورة على كنهها في نفوس
 ومنها الجائز الاول انه النقض صفة الناقض والمختلف صفة الحكم فلا يعجز عن
 احدهما بالآخر فالأقرب ان يقال هو منع الدليل مع بيان خلف الحكم عنه والثاني
 انه المعلل اذا قام على مطلوبه دليل يمكن ايم لانه على نقضه ايضا فهاك يمكن
 ان يراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل ان ذلكم هذا ما لا يعجز ان يدل
 به خلف الحكم عنه يكون نقضا على طريق الاجمال وان قال ذلكم هذا وان دل
 على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وهو هذا الدليل المذكور بعينه يكون معارضة على
 سبيل القلب والثالث ان التحقيق هو انه لا يختص النقض بالمختلف المذكور
 بل هو عبارة عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح بل هو باطل
 اما خلف الحكم المذكور غير اول استلزامه فاد اخرجنا ابي وجبه كان من الخصوم
 والبراه ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين اخرين احدهما

نقض المراء

نقض المراء طرفا او عكسا والثاني المناقضة التي تذكر ما دللته
 هناك يفيد بالتفضيلي وحاشا ومنه ما قد يفيد بالاجمالي والمستند
 ويقال له السند ايضا كما يكون المنع مبنيا عليه مثبتا به ومؤيد السبب
 كما سيجي اختلافه عن قريبه اعلم ان الكلام من المعلل على مستند المنع
 على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي بالدليل او بالنفي
 والاول لا يفيد اصلا سواء كان ذلكا مستندا لازما للمنع او لا لان منع
 المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثباتا للمنع الذي يجب على المعلل
 عند منع المانع واما الثاني فانه لا يفيد اذ كما المستند لازما للمنع لان نفي
 اللازم يستلزم نفي المعلوم بخلافه اذا لم يكن لازما للمنع لان نفيه
 لا يوجب رفع المنع ونفيه اصلا وينبغي ان يعرف ايضا انه قد يكون اذ كان
 المستند مما يتبادر عليه الكلام يتعرض له الحلل وبره فاما لسائل
 يقول عليه ان كلامكم هذا كلام على السند وهو غير مفيد ثم انما المعلل
 هناك ان اردتم بقولكم الكلام عليه غير مفيد انه كذلك مطلقا ثم والافهم لا يجوز
 ان يكون هذا انما يسمع وينفي هذا التعريف مما لا يفيد الحلل اصلا لانها حاشا
 قول السائل ان كلامكم متعلق بالسند انه ردة عليه ولا يلزم من ردة هذا المنع

لانه يحمل ان لا يكون المستند المذكور من لوازمه فيبقى على المعلن اما استبا المقدمة
بدليل آخر او استبا كون المستند لازما لغيرها فظهر ان الترتيب المذكور عن طرف
المعلن خارج عن قانون التوجيه فافهم الفصل الثاني في ترتيب البحث والمطابقة
والترتيب جعل الشيء في مرتبة اذا شرع المعلن وهو الذي ينصب لاف
الحكم بالدليل في تقرير الاقوال والمدايب وفي هذا إشارة الى ان المعلن المتأخر
يجب عليه كغيره الجاهل قبل الشرع في الدلائل وهو عبارة عن تعين الشئ
وتخصيصه من قولهم حرره كذا الى اخره فذلك ما يتعين المدايب التي
وتح البحث عليها ان كان البحث من المدايب او ما يتعين الاقوال المستعلة
عندك تعرفها او يتبين لما هو المنقوض منها مثلا اذا قال الفية شرط في الوضوء
فيستفي ان يقال ان هذا على مذمب الشافعي ويعين من هو الفية قبل
ويعرف الشرط بان يقال هو عبارة عن الخارج الموقوف عليه الغير المؤثر في وجود ما يتوقف
عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطابقة في تلك الاقوال والمدايب التي تعلقها عن القوم وقررها
لانه ذكر التعريف بطريق الحكاية فلا يخلو المواظفة بتعلقها اصل الامر المحكية
ومنعولة عن الغير كما اذا قال المعلن قال ابو حنيفة رحمه الله الشئ ليس بشرط
في الرضوء فلا يصح السائل ان يقول لانه ان الفية ليست بشرط فيه ويعقبه المستند

اما اذا قال

اما اذا قال اطلب منك تصحيح هذا النقل او صح نقلك هذا او قال لانه اضعيف
قال كما اخلاف فيه بل يجب تلك المطالبة عند عدم ثبوت النقل عنده
لانه الناقل قد يضع غير الخارج تمام الخارج فيستعمل في انشاء حجة مقدمة او
مسلمة عند ذلك الغير على انما غير مسلمة عند الخارج ويلزم الخطا كما اذا قال العالم
حدث فلانا المتكلمين فيجعل المتكلمين من خارج ثم يستعمل في انشاء الحجة
ان الواجب فاعلم بالاختيار على انه مذمب الخارج ويثبت حدوث العالم بناء
على ذلك فظهر من هذا التحقيق الذي ذكرناه انه قد يتوجه المنع والمطالبة على
التقدير والنقل نفسه وان لم يتوجه على الاحكام المنعولة ما دام الناقل باقلا
واما بما يقال المنع طلب الدليل على المدعى ونصيح النقل ليس بدليل عليه
فحل نظر فاعلم الا اذا انتقض باقامة الدليل على مدعاه اي لا يتوجه المنع
على ذلك المعلن اصلا الا وقت التفرام باقامة الدليل بان يقول مثلا يجب
التركة على المدين لما نه لو جبت عليه لو جبت على الفقير ايضا والتالي بطر
بالاجماع فالقدم مثله اما بيان الشرطية فلانه كلما تحقق الوجوب على المدعى
لم يتحقق شمول عدمه وكما لم يتحقق شمول عدمه يتحقق شمول الوجوب ينتج
كلما تحقق الوجوب على المدين يتحقق شمول الوجوب وكما تحقق شمول الوجوب

تحقق الوجوب على الغير ينتج كمال تحقق الوجوب على المدعيون تحقق الوجوب على الغير المحظوظ
 وهذه المقدمة كلها ظاهرة الاكبرى القياس الاول وبيانها ان يقول لو لم يثبت شمول
 الوجوب على تقدير عدم شمول عدم ثبت عدم شمول الوجوب على ذلك التفسير والارفع
 التفسير فان لم يتحقق شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب وهو يعكس
 التفسير الى قولنا اذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول عدم وهو يخرج فليست
 في هذا البيان فاما غلط هذه المعلقة هنا فقط واذا اقر المعلق هذا الدليل مثلاً
 قال سأل امان يمنع في شئ من الدليل او المعلوم او لا يمنع فيه اصلاً وان لم
 يمنع في لانه لا يثبت ولا ملاحظة هناك وان منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله لم يرد
 بهذا الكلام انه لا بد للسائل في هذا القسم من غنى المناقضة ان يمنع مقدمة الدليل
 قبل تقديم جميع مقدماته بل قال بعضهم الا حسن ان يتوقف السائل على غير
 الحلل مجموعاً مقدمة دليله ثم يشرع فيعرض لما يتعرض وكان اشارة الى ان سأل بان قال
 وهو انما يكون على مقدمة من مقدمة دليله ولم يرد على سائل قصره عليه فلا يعتبر فيه
 ما زاد على ان يعتبر مقدمة من المقدمة بالمنع ويؤيده بان قال بعد فان منع مقدمة
 من مقدمة دليله ولم يقل فان منع قبل تمام الدليل كما قال في القسم الثاني وان منع بعد
 تمام الدليل هذا او منع بعد تمام دليله الى لم يعتبر مقدمة من تلك المقدمة بالمنع
 فلو كان

فان منع مقدمة

فان منع مقدمة من مقدمة دليله فاما ان يقتصر على المنع بان يقول في الدليل
 المذكور مثلاً ان انعكاس القضية المذكورة انما ذكره او لم يقتصر على ذلك فان
 يقتصر فاما ان يقول ويذكر المستند او لم يقل المستند كما يقول لانه لم يذكر
 ان يكون له او يقول لانه لم يردم ذكره وانما يلزم ان لو كان كذلك كما يقول في الدليل
 المذكور لانه انعكاس قولكم ان لم يتحقق شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب
 الى القضية المذكورة هناك لم لا يجوز ان لا يعكس بان على انه خبرية او يقول
 لانه لم يردم ذكر القضية التي جعلتها انعكاساً وانما يلزم ذلك انه لو صدق الأصل
 كلية وهو مودع كذا في النوع المجرد والمنع هو السند هو المناقضة التي هي
 في الفصل الاول وان لم يقل مستند بل يستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة
 المحتملة اذا قال المعلق ان الزكوة واجبة في حال النساء لانه متناول للنس
 وهو قول التبع في الحل زكوة وكل ما يتناول له النص فهو جائز الارادة
 فيكون محل النزاع جائز الارادة فيكون مراداً فيقول ان السائل ان ارادة
 محل النزاع محقة بل هي ليست محقة لانه لو تحققت لتحقق مع جميع احواله
 وهو باطل الدليل الدالة عليه ذلك المنع مع الاستدلال بسبب خفي لان السائل
 مراداً تركه نصيباً وهو المنع والمطالبة فقط وغاية امره ان يبيد منه ما يستند

الغصب اخذ الشيء على صاحبه

ليس الا غضب متعبد غيره وهو التعليل وهو اي الغضب غير مسودع
 عند المحققين من اجل النظر خلافه للبعض منهم وهو مولا نا ركن الدين العمري
 رحمه له وانما لم يسمعه الاستعلام لطيف في البحث وبين المصنف ولم يخط في
 بعض مؤلفاته بان قال اول المعلن ما دام محلا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة
 دليله او بطلانه وليس للسائل متناكلا مطالبة ذلك فاذا غضب فنفذات
 غرضه وثانيا انه اذا جوزه ذلك في جانب السائل فالمعلن ايضا قد يغضب به
 بعد من اعلم كافيته وضلها عن طريق التوجيه فالاحسن في وجه التوجيه
 ان السائل اذا غضب متعبد المعلن على ذلك الوجه المذكور فلا ينبغي للمعلن
 ان يطعن في ذلك او يتعوض له بان يمنع مقدمة من مقدمة دليله لانه لا يلزم من شيء
 منهما ما يجب عليه من اثبات مقدمة المقدمة في لا ينفعه شيء منهما على ان السائل
 ان يفسر كلامه بالعقابة فلا وجه لاشتعاله باصملا فالاي بحال ان ثبت
 تلك المقدمة المقدمة او لا ثم يقتصر دليله لانه يكون معارضا لدليل
 المثبت لتلك المقدمة التي كان منعا للسائل ولا كلام في جواره عاريا
 عن التنبه والانتباه كما اشار اليه بقوله نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامته
 المعلن الدليل على تلك المقدمة كما سيأتي ذكره مفصلا وان منع بعد تمام

الدليل

الدليل ذلك المنع حال كونه غايه التوجيه حاصل على قسمين والاول في
 الحقيقة على اربعة اقسام كما سيجي واذا منع بعد تمام الدليل فاما ان لا يلزم
 الدليل بعد تمام بناء على خلف الحكم عنه في شيء من الصور او بطلان الدليل بان لا يلزم
 له لان يحدده ويعتقد بتوهم والاي لم تصديق لازمه الذي هو المدلول وينع
 المدلول المطر يستدل بان ياتي بنوع المدلول والاول اي منع الدليل بناء على
 تخلف الحكم المذكور هو النقض الاجمالي والثاني اي منع المدلول مع الاستدلال
 بان ياتي المدلول مع المعارضة فالي ان يقال اما ان لا يلزم الدليل وينع بعد تمام
 تسكنا بتعديل على انه لا يستحي بان يستدل به اعم من ان يكون ذلك ان لا يهد
 هو التعليل المذكور او غيره كقول الدليل وينع المدلول والاول هو النقض
 الاجمالي والثاني هو المعارضة وعلى كلا التقديرين يكون كل من منع الدليل ومنع
 المدلول على قانون التوجيه اما اذا منع الدليل بلا اشتداد دليله او منع المدلول
 بلا اقامته الدليل على ما يناقضه فيكون كل منهما محاربة غير مسبوقة عند اصل التوجيه
 فليكن ان النقض اما تفصيلا وهو المناقضة المذكورة او اجماليا وتوجيهه
 اي توجيه النقض ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المدلول عنه
 في تلك الصورة واما المعارضة فخطا ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على شيء

المدلول ولكن عندنا ما ينبغي وانما قال وان دل على ثبوت المدلول ولم يغفل
 وان ثبت او وان صدق ليدل على ثبوت المدلول عنده واذا شرع المعارض
 في الدليل الدال على خلاف مطلق المعلن الاول يصير ذلك المعلن الاول منها كالكل
 ثم وبالعكس اي يصير الكل منها كالكل ثم والمعارضة والنقض الاجمالي
 مما ياتيان في مقدمة الدليل ايضا وبما ان ذلك انه اذا استدل المعلن على مقدمة
 الدليل فكل ما قل ان يقول هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح بناء على خلاف الحكم
 عنه في تلك الصورة او يقول هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقدمة ولكن عندنا
 ما ينبغي ويثبت ما يناقضها وذكر المذكور من المعارضة والنقض الاتيين في
 مقدمة الدليل بالنسبة الى تلك المقدمة التي استدل المعلن عليها يكون معارضة
 ونقض اجمالي ويكون المعارضة بالعكس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل
 المعارضة اما كونها مناقضة فلو ردوا على مقدمة من مقدمة الدليل واما كونها
 على سبيل المعارضة فخطو يكونا للنقض ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل تفصيلا
 على طريق الاجمال اما كونها تفصيلا فللتعلق بمقدمة معينة واما كونها على طريق الاجمال
 فخطو بين هذا الذي ذكرنا الى هذا المحل من جهة البحث من طرف السائل
 اي ما هو كماله وضيعة الال في الباعث اما من طرف المعلن فالسائل اذا جمع

مقدمة

مقدمة من مقدمة دليله فيلزم عليه دفع ذلك الفاعل اما بدليل ان كانت
 تلك المقدمة المفوعة نظرية يحتاج الى نظر وكسب تنبيه اذا كانت المقدمة بدوئية
 اذا لا يحتاج الى دليل منها بل لا يصح ايرادها عليها كما قيل في موضعه وذلك
 مثل قولهم ان تعريف الجدي هي او الاستدلال عليها اخذ سببها لا سبب له او وضع
 غير السبب مكان السبب وكلامنا ما بعد والتحليل بالاستدلال على المقدمة المفوعة
 في غاية الظهور على انه سيجي بعد واما التمثيل بالتمثيل على ثبوت المقدمة الضرورية
 التي منوها السائل فاش الى بقوله كما يقول اي يقول المعلن عند منع الكل
 من القول العالم متغير لاننا بعد التغيير فيه من الكلمات والامار المختلفة
 وان اتى المعلن بدليل فان يدل على ثبوت تلك المقدمة المفوعة كما هو الخط والسبب
 لسياق كلامه وقد يحتمل ان يحيل قوله دليل بان اعم من ان يكون دليله الا على ما
 تلك المقدمة او غيره من الال دليل الدالة على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتم لهم
 التمسك من الشق الثاني كما سيمر عليك بعد فاما ان يمنع السائل ايضا
 اي كايض الدليل الاول او يسلم ذلك فان منعه فالاقام المذكورة ياتي في
 من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي وكما ياتي هذه الاقسام في هذا
 الدليل الثاني وكذا ياتي في محله ان اتى المعلن بدليل ثالث او رابع فخطو

يخ أي فحين إذا كان الكلام جاي بين الطرفين على ما ذكرنا يلزم أن ينتهي ذلك الكلام
 إلى أحد الأمرين إما أن ينتهي إلى الأمر السائل ومدان لا يكون له سبيل إلى منع كلام
 المعلق الذي يكون بينهما عطفية ونمارة وإما أن ينتهي إلى إتمام المعلق وهو عجز
 عن إثبات مطلوبه ومدعاؤه وذلك لأن المعلق أن انقطع كلامه بالمعنى والمعارضة
 من المسائل فحصل الإتمام وهو وظ والآي وإن لم ينقطع كلامه شيء من ذلك فلا يخرج
 من أن ينتهي أدلة إلى أمر ضروري القبول ولا ينتهي إليه ويكون ذلك الأمر ضروري
 القبول قد يكون بأن يكون بديها جليا لا يحتاج إلى الاستدلال عليه فينبغي في السؤال
 ويقبله بالضرورة أما قبل التبيين أو بعده وقد يكون بأن يكون عما يرضاه السائل ويقبله
 ويكون قانعا إياه بسبب من الأسباب وإن كان عما يحتاج إلى الدليل في الواقع
 وإذا لم يحل الواقع عن الانتهاء وعدمه فإنه كان الأول يلزم الأمر وهو أيضا
 وإن كان الثاني أي عدم الانتهاء إلى أمر ضروري القبول يلزم الإتمام لأنه إما أن
 يلزم النسب من طرف المبدء أي العلة أو عجز المعلق عن الدليل وبما أنه لم يرض
 الأمر من أنه إذا لم ينته أدلة المعلق إلى أمر ضروري القبول فإما أن ينتهي إلى شيء
 لا يقبله السائل ولا ينتهي إلى شيء أصلا فإن كان الأول فهو الأمر الثاني يقع
 عجز المعلق عن الدليل وذلك الأمر الثاني فإنه إتمام المعلق وإن كان الثاني

جامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

أي لا سائل

أي لا ينتهي أدلة إلى شيء أصلا بحيث يستدل بأدلة غير متناهيته بتوقف بعضها
 على بعض من جهة التصديقي فإن كان بين تلك الأدلة التوقف من جهة التحقيق
 والتجسس أيضا يلزم النسب من كلتا الجهتين والأمر النسب في علوم من يتغير
 متناهيته متعلقة بأدلة غير متناهيته والنسب من طرف المبدء مع كتابتين في موضعه
 واليه أشار بقوله والأول محال في نفسه في نفس الأمر بتقدير تسليمه أي ولكن لنا
 أنه النسب ليس محال في زمان واحد في الواقع لكن يلزم إتمام المعلق أيضا لأنه
 لا يمكنه إثبات أمور لا نهاية لها وهو محال لأنه خارج عن طوق البشر لأنه يقتضي إيراد
 أدلة غير متناهيته فلا يكون مقدر والممكن يكون زمان إيراد الأدلة محصورا بين الزمانين
 وأعلم أن بعضا من ثمرة هذه الرسالة أورد منها بخفا فرحمه ذنبه وهو النسب
 في المبدء على الوجه المذكور إنما يستقيم على تقدير منع السؤال دليل المعلق على طريق
 المناقضة أو النقص الإجمالي أما إذا عارضه السائل ومنعه المعلق مناقضته
 أو معارضته أو نقصا فكيف يكون هذا علمه دليل المعلق على الوجه المذكور فلا بد له
 من بياض ثم أجاب عنه فقال أنه كل ما يذكره المعلق من النقص إجمالا أو تفصيلا
 ومن المعارضة فهو قوي دليله فكل ما يحل هو كذلك فله يحتاج إليه وبين
 صغره بأنه كل ما يذكره المعلق ينقطع بكلام السائل وكل ما ينقطع بكلام السائل

جامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

انفسا كما هو عليه

فهو سبب لثبوت دليل المحلل واما الكبري فادعى برأيهما ثم ضم نتيجة القياس المذكور
 وموانع كل ما يذكره المحلل فدليله يحتاج اليه الى قولنا كل ما يحتاج اليه فهو عليه النتيجة
 شيئا هو المظهر هنا وفي كل من الجفت وجوابه الجفت فيقول او لا ان جعل
 النقص الاجمالي من قبل الاول كما لا ينبغي لان المحلل لا يجيب عليه الاستدلال اذ انقص
 السائل دليله على طريق الاجمال لان السائل يصير عند النقص مدعيًا لا لتفكيره محتاج
 الدليل لان يستدل به فلا بد له من شاهد يدل عليه كما سبق في غير مرة في يجوز للمحلل
 ان يمنع شاعده ويحفظ وما يقال من ان المعارضة في قوة النقص الاجمالي ما يورده
 ما هو المظهر هنا فان قلت هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لان منعتنا في الجفت
 هو من لزوم النس على كل من المتفادير الثلاثة وليكن فيها جرح منع المردم على
 تقدير واحد منها واما سلبنا البعض التباير الباقية فلا يضرنا فيه وليس لكم ان تاقنونا
 فيه غير اثبت المقدمة التي منعتنا من منعنا قلت النقص من كلامنا هذا الزم للسائل
 معاك يا فتى نقول اذا جعلت النقص مما يوجب النس على الوجه المذكور فعليك ان تجعل
 المعارضة ايضا لانها في قوة النقص الاجمالي وان رجعت من هذا فنحن وجعنا
 ايضا قال الزمناه اياكم ونقول ثانيا ان اختصاص لزوم النس بالمناقضة ليس
 بضرر منها لان المحلل اذا دفع كلاما من النقص والمعارضة بالمنع فلا يلزمه ان يمنع

فان قيل انما هو المظهر هنا وفي كل من الجفت وجوابه الجفت فيقول او لا ان جعل النقص الاجمالي من قبل الاول كما لا ينبغي لان المحلل لا يجيب عليه الاستدلال اذ انقص السائل دليله على طريق الاجمال لان السائل يصير عند النقص مدعيًا لا لتفكيره محتاج الدليل لان يستدل به فلا بد له من شاهد يدل عليه كما سبق في غير مرة في يجوز للمحلل ان يمنع شاعده ويحفظ وما يقال من ان المعارضة في قوة النقص الاجمالي ما يورده ما هو المظهر هنا فان قلت هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لان منعتنا في الجفت هو من لزوم النس على كل من المتفادير الثلاثة وليكن فيها جرح منع المردم على تقدير واحد منها واما سلبنا البعض التباير الباقية فلا يضرنا فيه وليس لكم ان تاقنونا فيه غير اثبت المقدمة التي منعتنا من منعنا قلت النقص من كلامنا هذا الزم للسائل معاك يا فتى نقول اذا جعلت النقص مما يوجب النس على الوجه المذكور فعليك ان تجعل المعارضة ايضا لانها في قوة النقص الاجمالي وان رجعت من هذا فنحن وجعنا ايضا قال الزمناه اياكم ونقول ثانيا ان اختصاص لزوم النس بالمناقضة ليس بضرر منها لان المحلل اذا دفع كلاما من النقص والمعارضة بالمنع فلا يلزمه ان يمنع

السائل

السائل الدليل الذي صار سائلا عنها بطريق التفضيل ام لان كان الاول
 فذكره لانه يقع النس في المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في نفس الانتهاء
 الى امر ضروري بالقبول على ما فسره سابقا نعم في هذا العام شيء وموانع لا يجب
 ان يستدل به دلة متعينة غير متعينة على تعبير عدم انتهاء الدالة الى شيء اصلا ويجوز
 ان يستدل المحلل بدليل آخر كما منعه السائل في مقدمة دليله في لا يلزم التفضيل
 عن ان يكون من طرف العلم لان تلك الدالة لا يتوقف بعضها على بعض واما في الجواب
 فنقول بعد ما عرفت الصغرى من الدليل الثاني ان المحلل اذا ذكر شيئا ينقطع
 كلام السائل لتقوية دليله عند المعارضة والنقص الاجمالي فذلك الشيء لا يكون
 علة ولا سببا لدليله لا بحسب التحقيق ولا بحسب التصديق والاولى ان يكون
 الدليل على الاول ما يتوقف عليه وجود الاول في الواقع وعلى الثاني ما تم عليه
 تصديقه وكل منهما مما قد اذ لم يكن الشيء علة للدليل بشي من الوجهين
 فكيف يكون مقويا له وموخرًا له ما من ضناه متويا له قلت محض تقوية الدليل
 انما للدليل لم يكن قبله بحيث لو ثبت المطر عند الخضم واما بعد ذكره فيكون سببه
 موجبا لآياه عند سائلا عن الشيء المانع ولا يلزم منه توقف احد على الآخر
 حتى يلزم النس ايضا ان تم هذا الدليل الثاني بمقتضى جعل المطر الذي هو

واما كان علة وسببا له
 ولا يجوز ان يكون الدليل مقويا له
 لا يجوز ان يكون الدليل مقويا له
 لا يجوز ان يكون الدليل مقويا له

كل ما ذكره المعلق بالنسبة الى دليله فيكون الباقي من كلامه مستورا كفا ممل
انما هي من الجحش بالنسبة لان من شأنه ان يعلم بما سلف ذكره من الابحاث
كأنه قد فعل عنه فكانه ذكره منها تنبيهها عليهم فقال منع المقدمة من الدليل قد لا يضر
المعلق بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزما لمطلوبه الذي يستدل عليه
بالدليل للتقوم بتلك المقدمة الممنوعة وجوابه اي جواب ذلك المنع ان يرد على المعلق
بان يقول ان كانت تلك المقدمة ثابتة غير ممنوعة ثم ما ذكره من الدليل وان لم يكن يلزم
للدعي كما اذا قيل في اثبات حدوث الاعيان الآتية انها لا تلحق على الحوادث وكل ما هو
كذلك فهو ثابت وبقاء الكبرى سمي بعد واما بيان الصغرى فلان الاعيان لا تلحق بالحوادث
عن الحركة والسكون ومما حدثتان وبيان عدم المطلوب بان الاعيان لا تلحق عن الكون
في جهة فان كانت تلك الجينية مسبوقة يكون آخره ذلك الجين في سلكه
وان لم يكن مسبوقة يكون آخره في ذلك الجين بل في غير آخر فتكون ولو قال المانع
عليه لانه ذلك الاختصاص فلم لا يجوز ان لا يكون مسبوقة يكون اخره اصل كما في ان
الحدث لا يكون الخالية عن الحركة والسكون فلا معلق ان يرد ويقول لا يلزم
اما ان يكون الاختصاص ثابتا ام لا فان كان كذلك والاي لم يثبت المطاع
حدوث الاعيان فلو لانه اذا لم يكن الشيء المستتبع للكون بالكون المسبوق

لا يثبت له ان يثبت له

هذا هو الوجه في جوابه

هذا هو الوجه في جوابه

ح

يجب ان يكون متصفا بالكون الاول وهو يقتضيه حدوثه بلا اشتباه وتمثيل
بعض ما ذكرنا في مسئلة التوضيح او القواعد الكلية كذا يستعمل في الحوادث الجارية
يتضح عند المتعلم ويكشف عنه وينتقش في ذهنه نقشا جليا مسئلة
العالم معتقدا ان الحوادث مثل هذا من حيث انه يقع فيه الجحش سمي مجتزا ومن حيث
يستدل عنه مسئلة ومن حيث يطلب الدليل المطلوب من حيث يخرج من الجحش
فالمسمى واحدا واخره اختلفت العبارات والدليل على هذه المسئلة قوله لانه العالم
محدث وكل حدث فله مؤثر ينتج ان العالم له مؤثر وهو المسئلة المطلوب بعينها
فان قيل لا لم انه العالم محدث وهو مثال مجرد المنفع لئلا عن التاميد المستند
يقول المعلق في جوابه لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا دليل بان دال
على ثبوت المقدمة الممنوعة ومن صغرى الدليل الاول وصغرى هذا الدليل الثاني
عاجوبين لا يحتاج الى الدليل كما سبق فيما سبق واما بيان الكبر الكافية
فلان كل متغير محل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث لا يلزم عن الحوادث وكل ما لا يلزم
عن الحوادث فهو حادث وهذا دليل ثالث من كتب من مقدمة ثلث ينتج كبرى
الدليل الثالث اعني ان كل متغير حادث وهذا الدليل الثالث بالتحقق ثباته من
من قياسي ومن وقع نتيجة الاول منها صغرى الاخرى ذلك النتيجة مطلوب منها فيكون

التفسير هكذا ان كل متغير محل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث ينتج
 ان كل متغير لا يخرج عن الحوادث فيجعلها صغرى والمقدمة الثالثة من القيلس كبرى ومن ثم
 وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث وهو المطلوب تلك النتيجة المذكورة
 اعني نتيجة القيلس الاول من القياسين ان كانت مطلوبة كما في هذا المقام يسمى ذلك القيلس
 اكبر منقول السامح المذكور منها يشتمل على ثلاث مقدمات يحتاج كل منها الى البينة اما
 بينة ان كل متغير محل الحوادث فهو ان المتغير يكون انتقال الشيء من حال الى حاله اخرى
 وتلك الحالة تكونها حاصلة في ذلك المتغير بعد ما يكون فيه حادثة البتة وهي اي وتلك
 الحالة الحادثة حصة قائمة بذلك المتغير المتعلق به من حاله الاول في ذلك المتغير محل الحوادث
 لان الموصوف محل لصنائه لا محالة فان قيل لا لم ان تلك الحالة حاصلة في المتغير
 بعد ما لم يكن كذلك حتى يكون المتغير محل الحوادث لم لا يجوز ان يكونه المتغير في ذلك المتغير
 فهو والما كان فيه من الاوصاف لا يحصل امر ما كان فيه منها فلا يتحقق كونه محل الحوادث
 هذا مثال للمنع مع السند فيقول المعلق في جوابه ان تغيير المتغير لا يخرج اما ان يكون
 يحصل امر ما كان فيه او يبرو والما كان فيه في ذلك المتغير من يكون ذلك المتغير محلا
 للحوادث اما على التقدير الاول فخطا وما على التقدير الثاني فلان كونه اي كونه الامر وال
 عدما لا ياتي في حادثة ولا في صفة اي لا ياتي في كونه ذلك الامر وال حادثا ولا كونه

لشيء لان الصفة لها ثبوت قد يكون وجودية كالسواد والبياض وغيرهما وقد يكون
 عدمية كالجمل واللعن فان قلت فان كانت عدمية الشيء الواقع في الواقع لو كانت
 وصفية لشيء لكن لا يوجد كونه حادثا في يلزم ان يكون موصوفه محل الحوادث
 لان الاعداد المنتسبة الى الحوادث الجوهرية والعرضية كلها اذ لا غير متصفة بالحادث
 وان لم يتصف بالقدية ايضا وايضا ان الحادث عندهم عبارة عن موجود يكون
 بالعدم والعدم لا يصدق عليه وجود فعلا عن تشبيه القيد على كلامه
 لا يليق ان يستدل به ولا يدل على ما يليق كذلك لان عدم تنافي الشيء للشيء اعم
 من استلزامه اياه والاعم لا يدل على الاخص اصلا قلت اذ كان الشيء العددي
 الواقع في الواقع مسبوقا بالوقوع لا يجوز ان يكون اذ لا بالضرورة كما انه محل الاعم
 منها كذلك يلزم ان يكون حادثا لان المعنى الذي فسره وهو الموجود المبدون
 بالعدم بل يعنى الواقع لا السبوق بالوقوع وهذا العدد كما في مطلوبنا
 وكان قوله دونه عدما لا ياتي في صفة وحادثة اشارة الى ان هذا المعنى
 اعني كونه واقعا وكونه مسبوقا بالوقوع في غاية الظهور فلا يحتاج الى البينة
 اصلا لكنه انما ياتي في نوع اشتباهه ومواءمته عدما ياتي في كونه وصفيا حادثا
 لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث كما ذكرنا فاشارة في موضع التنبيه الى دفع

هذا اليوم لقوله وكون كونه عديا لا ينافي وتحقيقه ما ذكرناه انما فاذ ثبت ان كل
 متغير فهو محل الحادث فيقول كل ما هو محل الحادث لا يخرج عن الحادث لانه ان كان المحل
 لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث الذي حل فيه وكل ما لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث
 فهو لا يخرج عن الحادث ينتج ان كل ما هو محل الحادث لا يخرج عن الحادث اما لصغري
 فلان محل الحادث ينتج ان يكون قابلية والابتنم انه لا يكون محلا له واما الكبرى
 فلان القابلية ايضا حادثة فيكون محلا للحادث وانما قلنا ان قابلية حادثة
 لانه ما مشروط بمكان وجود الحادث فهو حادث ينتج ان تلك القابلية حادثة
 اما بيانه الصغرى فلان الشئ الموجود لا يكون قابلا للمنتفع فيلزم ان يكون ذلك
 المقبول على الوجود حتى يتحقق القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية نسبة
 بين العالي والمقبول والنسبة بينهما لا يتحقق بدون امكن المنسبين سلكا
 قيل واما بيان الكبرى فلان شرط قابلية ذلك الحادث وهو امكن وجود الحادث
 حادث والاشكال ان حدوث الشرط يوجب حدوث المشروط بالضرورة وادكان
 كذا كذا قابلية اي قابلية ذلك الحادث يجب ايضا ان يكون ايضا حادثة وانما قلنا
 ان امكن وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون اربا لان الحادث
 ما كان عدمه سابقا عليه والشئ الواقع في الواقع مع كونه العدم وانتفاء وقوعه

سابقا

سابقا عليه لا يمكن ان يكون اربا اذ لا يمكن ان يكون متحققا الازل
 والا لكان ذلك الشئ حادثة مسبوقة بالواقع واذ لم يكن ان يتحقق في الازل لا يكون
 له امكن التحقق في الازل والا لكان يمكن التحقق في الازل وهو ان لم يكن له الازل
 امكن التحقق يكون مكانه حادثة وهو المحل فلان ان يقول لانه لم يدم حدوثه الا امكن
 من عدم امكن الحادث في الازل وهذا انما يلزم من احد الحادث مع شئ كونه حادثة
 يعني ان الحادث بشئ كونه حادثة لا يمكن ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا
 ان لا يكون ذلك الحادث مع كونه متحققا لعينه المحرث امكن في الازل واما بالنظر
 الحادثة فلا يلزم ان لا يكون له امكن في الازل وكيف حادثة اي لا يجوز ان لا يكون له امكن
 في الازل بالنظر الحادثة لانه لو كان ذلك ليلزم ان يتغلب الشئ من الامتناع الذي لا امكن
 الثاني ووجه ومنه مناقضة بطريق المعارفة لان توجيهه ان يقال ما ذكرتم ان ذلك
 على ثبوت امكن الحادث ولكن عندنا ما ينبغي ذلك لانه لو كان ذلك ليلزم ان لا يتغلب
 اما المصادمة فلان ذلك الحادث لو لم يكن يمكن في الازل لكان اما واجبا لذاته
 او متعلقا علما وانحصار المفهوم في الاقسام الثلاثة وهو الاول بين المطلقين والثاني
 واما سلطان اللازم فلان المتفرد لذاته لا يقتضي عدمه لذاته وكل ما هو كذا لا ينتج طرمان
 الوجود عليه وكل ما هو شانه ذلك مستحيل امكن وجود الشيء والا لكان انتفاءه

المتفرد

المتفرد

العدم لو أنه منف فان قال للعلل لا يجوز ان يكون ذلك الحادث ممكنة الازل لو جاز
 الاول انه لو كان له امکان في الازل كان ذلك المستحق في الازل والاي لم يتحقق
 الصفة بدون الموصوف متقدمة عليه وصوره الثاني انه لو كان في الازل كسبب الازل
 ان يتحقق في الازل للغير لانه لو تحقق في الازل كان مما لا يصدق اسم الحادث في المقدار
 من فنقول السائل لام الملائمة الاولى قوله لا يعلم ان يتحقق العنفة قبل الموصوف
 قلنا لا ثم وانما يعلم ذلك انه لو كان الامكان وصفا ثبوتا اما اذا كان من الاعتبار العقلية
 العدمية فلا يقال اذا لم يكن الامكان ثبوتا لا يكون الشيء الممكنا بطيا لضرورة
 لا نقول لانه ذلك وانما يعلم ان لو استلزم انتفاء سبب الحمول انتفاء الحمل في الواقع
 لكنه لم يكتف به في بخت التلازم فنقول في الجواب عن التعليل الثاني لام ان كون الشيء
 ممكنة في الازل يستلزم ان يكون محتمة ممكنة في الازل بل وجب ان يكون ذلك الشيء محتما
 في الواقع بالامكان ومحملة ان الازل اما هو الامكان الممكن او طرف محتمة والمستلزم للمح
 المذكور هو الاعتبار الثاني لا الاعتبار الاول وحمل النزاع انما هو الاعتبار الاول فقط
 فانه حط على حلق العلة من هذا المنع يقول اذا كان الحادثة حادثة ممكنة بالبلية من شرط
 هذا الامكان فيكون تلك البلية ايضا حادثة لما سبق في الدرس السابق وقال بعض
 شراح هذه الرسالة في بيان خلاص العلة في هذا المنع انه لم ادب بالامكان الذي جعلنا

شرا

شرا القابلة ذلك الحادث انما هو الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي فخر الامكان
 الوقوعي بالامكان الذي طرفه الحادثة لا يكون واجبا ولا ممتنعا بالذات ولا بالعرض
 حتى لو فرض الطرف الموافق لا يعلم المحل واذ كان المراد ما ذكرنا فنقول ان امكان ذلك
 الحادث حادثة غير ازل قوله لا يعلم الامتلاء المذكور قلنا لا ثم لانه لا انتقال
 وانما يعلم ان لو حدثت امكانه الذاتي عند حدوث الامكان الوقوعي لكان في الازل
 ان يكون الشيء ممكنة في الازل بالامكان الذاتي لا الوقوعي هذا كلامه وفيه شبه
 من جهة الاول ان الامكان الوقوعي على نفسه لا يصدق على شيء من المسمى وما
 اصلا اما على الواجب الذاتي والمنتهى الذاتي فخطا وعلى الممكن الذاتي فلا شيء
 كان موجبا او معدوما فينتج ان يكون طرفه الحادثة خاليا عن الاعتقاد والوجوب
 الغير من موطوء القاذ ان كان المراد بالامكان مع هذا الامكان الوقوعي لا يتم شيء
 من اليبين للذين ذكرنا هذا الشرح في اشرا القابلة بالامكان وجود
 الحادثة فان شيئا منها لا يستلزم اصلا وهما ما نقلناه هناك فارجع اليه
 فتدبر والتاثر ان كلامنا هذا انما يفهم منه اندفاع المعارضة بالتفسير المذكور
 لا اندفاع المنع والمناقضة فتأمل وبعد هذا فنقول في اي فعل تعذر حدوث
 القابلة لا يخفى ان يكون القابلة من لوازم وجود كل المتغير ولم يكن تلك القابلة

كذلك فان كانت القابلية لازمة فلا يخلو وجود المتغير الذي هو محل الحادث منها لان
 المعلوم يقتضيه عن لازم فثبت ان لا يخلو من الحادث وان لم يكن القابلية عن لازم
 يكون عرضا خارا قاله واداك كانت القابلية عرضا خارا فالمتغير فيكون ذلك المتغير قابلا
 لتلك القابلية ايضا لان المعروف قابلا لغيره لا محالة فيكون لتلك القابلية قابلية اخرى
 تستقل الكلام اليها فنقول قابلية القابلية ايضا امر حادث عما هو من القابلية
 مستقلة بما يمكن وجود الحادث وذكر الحادث منها هو القابلية الاولى وهي اي تلك
 القابلية الثانية اما ان يكون من لوازمه او لا يكون متقابلا يكون متقابلا فان كانت
 عن اللوازم فثبت المطر وسواء يكون ذلك المتغير لا يخلو عن الحادث وان لم يكن تلك
 القابلية الثانية منها فثبت كذلك تحول في القابلية الثالثة ما فثبت ان الثانية فيلزم
 احد الامر من ان التسلسل في القابلية الغير المتناهية واما الاخرى الى القابلية لازمة
 لوجود المتغير المذكور والاول بطلان بطلانه في موضع فتغير الثاني فثبت المطر
 وقد عرفنا عن بيان مقدم القابلية الاول الذي خرج من القابلية المكملة فتفصل
 في كبرى القابلية التي وسوقنا وكل ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث لانه لو كان
 ازليا لكانت تلك الحوادث الحادثة ايضا ازلية والكانة المحل في الازل خاليا عنها
 وذكر بطلانه خلاف التقديم وهي اي ازلية تلك الحوادث محال لان الازلية والحادث

متساويان قطعاً وتعالى ان يقول لانه لا يخلو عن الحادث فهو حادث وهذا المنع
 وان كان بحسب الطر ارد على المقدمة التي يستدل عليها اعني كبرى القابلية التي لكانت
 في الحقيقة راجحة الى المقدمة التي دلت على وقوع خبرها من دليلها وهي قوله لو كان لا يخلو
 عن الحوادث ازليا لكانت الحوادث الحادثة ايضا ازلية او يفتضح هذه الشرطية ولازم المعلوم
 المتغير فيها ومستند ذلك المنع قوله لا يجوز ان يكون الشيء ازلياً وهو لا يخلو عن الحوادث
 بان يكون كل حادث من تلك الحوادث سابقة على الاخر منها الا الى الاول كحادث الاقل
 عند التسلسل فانهم يقولون ان الاقل اقدم من غيره مسبوقه بالعدم كغيره متعاقب
 عليها وانما حركات غير متساوية كل واحدة منها مسبوقه سابقة من تلك الحركات
 الا الى الاول فعلم هذا يلزم من ازلية المحل ازلية الحوادث الحادثة فلا بد ان يكون من
 دليل قطعي ولكن وقع هذا المنع بالعناية وهي ان المراد بالحادث منها الحوادث
 اللازمة لاننا بينا ان كل ما هو محل الحوادث لا يخلو عن قابلية حادثه فتلك القابلية
 يجب ان يكون لازمة لتلك المحل والالزام التسلسل في القابلية الغير المتناهية
 فعلم هذا يكون محصل الكلام ان كل ما هو محل الحوادث لا يخلو عن الحادث اللازمة وكل
 ما لا يخلو عن الحوادث اللازمة فهو حادث فيندفع المنع المذكور وسوطين للسائل
 ان يمنع لم يرد التسلسل فيقول انما يلزم ذلك ان كانت القابلية امورا يتوحد

بعضها على بعض لا الى اول كنهه ثم كيف وانما نسبة بين العاقل والمقبول كما مر فيما سبق
فيكون تناقضه عنهما ولئن سلمنا ذلك لكن لا يكتفي ذلك بل لابد معه من ان يكون العاقل بلياً
وجودية وذكراً وكونها اموراً نسبية لوجودها ايضاً ولئن سلمنا ذلك لكن بحسب ما لا يكون
تكون العاقل بلياً اسباباً متعددة وموجودة للمانع ان ينع هذا الكلام بطريق المناقضة على وجه
المعارضة فيقول ولئن سلمنا ذلك كراي ولئن سلمنا ان ما ذكره من الدليل يدل على حدوث
العالم ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد منه في مؤثره بالذات في ايجاد العالم لا يخلو
اما ان يكون ثابتاً في الازل او لم يكن كذلك والثاني وهو ان لا يكون جميع ما لا بد منه في
المؤثرية حاصله في الازل مستلزم للتحقق وبطلان المفروض لازم لبطلان لازموا اذا
بطل الثاني من القسمين فتعين الاول وهو ان يكون جميع ما لا بد منه حاصله في الازل
وانما قلنا ان الشئ مما يستلزم اليه لا يكون الا بد منه اذ لم يكن حاصله في الازل يكون
بعضه حادثاً يكون حصوله سبوقاً بالاحصول فلا يكون ارباباً في يلزم احوال امرنا
اذا كان الحادث قدما والقسم بين العلل والاسباب وكلها باطلان والبيان للملازمة
فانما قد يقول لان كل ما لا بد منه في امور مؤثره بالذات في ايجاد ذلك الحادث الذي هو بعض
ما لا بد منه في تأثيره في وجود العالم لا يخلو اما ان يكون ثابتاً في الازل او لم يكن
كذلك فان كان ذلك المحجوز حاصله في الازل يلزم قدم الحادث لاقتضاء تحقق المعلول

عن العلة الناقصة وان لم يكن ذلك المحجوز حاصله في بعضه يكون تمامه حادثاً والكلام فيه
اي في ذكر البعض كما في الاول اي كالكلام في البعض الاول بان تزد ونقول لا يخلو اما ان يكون
مع ما لا بد منه في مؤثره بالذات في ذلك البعض الشئ متحققاً في الازل او لا يكون متحققاً فيه
فان كان الاول يلزم قدم ذلك البعض الذي فرضنا حادثاً فان كان الثاني فنقل الكلام اليه
ايضاً فلا يخلو اما ان ينتهي تلك السلسلة الى بعض يكون جميع ما لا بد منه في ايجاده متحققاً
في الازل فيلزم اما التقدم اي قدم الشئ المفروض حادثاً على تقدير انتفاء تلك السلسلة
او القسم من طرف المبدأ على تقدير عدمه واذا ثبت انتفاء الشئ الكلي من المقدم بغير
الشئ الاول منه وسواء كل ما لا بد منه في المؤثرية في ايجاد العالم حاصله في الازل
ويجوز ان لا يخلو العالم لانه ان كان حادثاً على حد ذلك التقدير فاختصاصه بحدوثه وقت
معين وسواء في ذلك العالم لا يخلو من ان يكون الامر زائداً على ما كان في الازل او لم يكن كذلك
الامر الزائد فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد منه في المؤثرية غير حاصل في الازل
والتقدير انه حاصل فيه فيلزم ان يكون كل ما لا بد للواجب في مؤثره في ايجاد العالم
في الازل حاصله لا غير حاصله لاقتضاء اجتماع الحصول وعدم الحصول في
وقت واحد ضرورة وان كان الثاني وان كان ذلك الاختصاص لا الامر زائداً لم يكن
في الازل يلزم رجحان احد جانبي الممكن للمعجزة وهو حجج بديهة العقل اذ بيان

الملازمة فلا بد اذا كان عليه التامة ان يكون نسبة حدوثه الى جميع اجزائها الاولى
على السوية فاختصاص حدوثه بوقت دون وقت يكون رجحا بلا مرجح بلك اشتباه فان قال
المعلل في وقوع معاينة السائل لانه انما هو صحيح بلا مرجح في ذلك المنهج عا لا يفيده العقل
ولا السائل في تلك المعارض لان السائل يردد ويقول لا يجوز من ان يكون الترخيص بلا مرجح
علا اذ لم يكن ذكره فان محال ان يثبت ما ذكرناه من الدليل سائما عن هذا المنهج وان لم يكن
محالا في ارجح وجود العالم بدون الترخيص وبطلان اصل دليلكم يكون كبراه غير ثابتة وهي
ان كل محدث فلم مؤثر وحاصل هذا الكلام اثبات المقدمة الممنوعة على سبيل الامرام
يقع ان تلك المقدمة لا بد ان يكون ثابتة عندكم لا اعتقادكم ان كل محدث فلم مؤثر فهو
مبني على استحالة الترخيص بلا مرجح وجوابه بان نقض الاجمالي كما يقول المعلل ما ذكرتم
من الدليل الموردة في مقام التعارض بوجه مقدمته غير صحيح بدليل التحلف الذي يخلف
الحكم المطعون في الحوادث اليومية مع باقي ايداء جميع مقدمته فيها ويمكن ان يجاب عن
دليل السائل بطريق المناقضة ايضا فوجهه ان يقال لانه ان يكون الترخيص الملازمة منها
من المستحيل او ان يكون كذلك ان لو كانت تلك الامور الغير المتعاضدة مجتمعة في
الوجود لكنه لم يوجد ان يكون من الاسباب المعدة والمعدة ليس من لوازمها
ان يجمع في الوجود واذا ثبت صغر الدليل الموردة في اثبات احتياج العالم

الى الترخيص

الى الترخيص وهي ان العالم محدث فنقول في اثبات كبراه ومن قولنا ان كل محدث فلم مؤثر
ان كل محدث يمكن وكل يمكن فلم مؤثر وصغر هذا الدليل طواه كبراه فنقول في بيان ان الممكن
لا يتقضى ذاته شيئا من الوجود والعدم والامكان واجبا او متفعا وموجب فيكون حصول الوجود
من مؤثر البتة لا متفعا في شيء اخر في الممكن المساوي للطرف الاخر بلا مرجح وذكره من بداهة
الاحكام العقلية وامتنع الا من هو مكابر لمقتضى العقل منها فلا يتوقف الله في المناظرات
اصلا واذا كان كذلك فيصدق ان العالم مؤثر وموكله الماطن الدليل **الفصل**
الثالث في المسائل التي ابدعنا ما ذكرنا منها تالفا منها وفيه اشعار بان المسائل
التي اخترعها المصنف كثيرة لكنه ذكر بعض منها المسئلة الاولى من علم الكلام وهو علم مقدس
على اثبات العقائد الدينية على الغير والامانة بايداء الحق ووضح الشبهة والمسئلة
الثانية من الكلام ومن على حاجف عن احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر الا
وبعض الحقائق البشرية والمسئلة الثالثة من علم الخلاف وهو علم يقدر به
على حفظ اي دفع كان وموضعي اي دفع كان بقدر الامكان المسئلة الاولى من الكلام
نقول واجبا للوجود واحد وهو المدعى وتحريره طواه اما اثباته لانه لو لم يكن كذلك
كان اكثر منه واقلا ان يكون ذلك اكثر اثنين واذا كان اثنين فلا يجوز ان يكون
بينهما ملازمة او لا يكون لا سبيل الى شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنين لانه فساد

الملازم يدل على سواد المفروم وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك
 يلزم ان يكون بين الواجب غيره علاقة بوجوب التزام بينهما وذلك بوجوب الاحتياج الى
 احتياج احد الواجبين الا الاخر واحتياج الواجب صح لانه بوجوب احكامه وامكان الواجب صح
 بامتناعه خلف ان كون الملازمة بينهما موجبة للاحتياج ثم فان قال المعلق اذ كان بين الواجبين
 تلازم يكون احدهما ملزوما والاخر لازما لاحكامه والمفروم محتاج الى لازمه فيكون الواجب الذي
 هو المفروم محتاجا الى الذي هو الملازم وهو المطاوع ايضا اذ كان هناك علاقة موجبة للتلازم
 يكون واجب الوجود محتاجا له اما واللازم ان يكون ذلك الواجب مستلزما للواجب الاخر غير احتياج
 التلازم العلاقة فلا يكون سببا موجبا للتلازم وهو صحيح لانه خلاف ما صح في نفسه فنقول لانه اذ لم
 باحتياج المفروم الى لازمه احتياجه بحسب ذاته فتتقدم وان ارد لم به احتياجه اليه في نفسه
 ثم لكن لا يلزم منه ما ينافي واجبيته الواجب وانما يكون كذلك لو لم يمتد احتياجه الواجب
 في ذاته ووجوده الى غيره وهو كقولنا ان الواجب يستلزم الحصة الملازمة لانه مثل العلم
 والحيوة والقدرة وغيره ما لا يلزم منه انتفاء واجبيته وموضوع عدم الملازمة ايضا لانه
 لو كان كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يجر ذلك يلزم ثبوت الملازمة بينهما والملازم
 بطان ما هو التقدير بحالهما واما بيان المفروم خلاف الملازمة عبارة عن انتفاء الانفكاك
 بين التبيين واذا لم يجر الانفكاك بينهما يلزم ذلك الانتفاء بالضرورة والانفكاك فيما هو

على بحث لانه لا ينافي الابان بتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر وذكرنا ان واجب الوجود
 لا يمكن عدمه والامكان الانفكاك بينهما كما لا يمكن جواره لان جواز الجمع وقيل في
 هذا الدليل منع لطيف دقيق وهو انه يقال ان غيب جواز الانفكاك لا يمتنع لان عدم
 الملازم بين الواجبين بوجوب جواز الانفكاك بينهما جواز الافتراق هناك وهو
 وجود احدهما مع عدم الاخر فلام ان الملازم من عدم الملازمة هو ضد اي لانه
 لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز الانفكاك بينهما بهذا المعنى جواز ان لا
 يكون بين التبيين مع ثبوتها في الواقع بالضرورة كقولنا كما كان الانسان حيوانا
 كان موجودا وان غيب ذلك جاز ثبوت احدهما بدون الاخر على ما هو في نفسه
 احدهما في الواقع من غير احتياج الى الاخر وهو كالحال في ذلك الاخر تباينهما لم يكن
 فذلك لازم ولكن لم يمتد به في نفسه ثم ان جواز الانفكاك لازم من عدم المفروم بين الواجبين
 لكنه لانه ان لم يمتد فلا بد من دليله فيمكن ان يجاب عن هذا الدليل بطريق النقص ايضا
 وتوجيهه ان يقال ان دليلكم هذا لجميع مقدماته غير صحيح لانه لا يكون شيئا علم
 لشيء والملازم به بامتناعه واما بيان المفروم فنقول فيه انه لو كان كذلك فلام ان يكون
 الموجب مستلزما للمعلوم ام لا ولا دليل على شيء منهما اما الاول فلام بوجوب احتياج
 المفروم الى الملازم كما ذكرتم فليعلم ان يكون العلة الموجبة محتاجة الى معلولها وسبح

وعدم الملازمة ايضا لا يوجب جواز انكار المعلول عن العلة الموجبة وسموح كما يعلم
جواز التخلو وسموح كما هو فيكون جواز ايضا كذا لان جواز الجمع المسئلة الثانية في الكلمة
ومى قولنا واجبا لوجوده مؤكدا ان يكون واجبا بالذات وخطا هو المدعى وتحريره ان الواجب بالذات
ما وجب ضروره عنه ان شاء او لم يشاء والفاعل بالاختيار هو الذي ان شاء فعله وان شاء
ثم كل ما استدل عليه فنقول فيه لانه لو لم يكن موجبا بالذات لكان فاعلا بالاختيار والعالم
بطور المقدم مثله بما بيان الملازمة فظا لانه لا واسطة بينهما واما بيان بطلان الفاعل فلانه لو كان
الواجب فاعلا بالاختيار فلا يجرى اما ان يكون فعلا في الازل جائزا او لم يكن وكل واحد منهما
بطور القول يكون فاعلا بالاختيار بطورا فقلنا ان كل واحد منهما بطورا اما امتناع جواز الفعل
فيه فتايت لانه لو كان فعلا لم يلزم احد الامر من التخصيص وهو ما كون الازل حادثا
او كون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات ولا شك في كونهما من التخصيص واما قلنا يلزم
احد الامر من التخصيص لانه لا يمتنع ان يكون له قصد و ارادة في ذكر الفعل او لم يكن فان كان
يلزم حدوث فعله على تقدير ان يتبين ان ما هو متعلق القصد والارادة يجب ان يكون
موجودا حال القصد والارادة لا امتناع القصد الى ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل
وهذا الامر هو الامر الاول من الامر من التخصيص وايضا يلزم على ذكر التقدير ان يكون
ذاته محل للفعل الحادث لان فعل الشيء وحققه فاقم بذاته فيكون الذات محلا له

وان لم يكن

وان لم يكن له في ذلك العناد عنه قصد و ارادة لم يكن موجبا بالذات فاعلا بالاختيار
مفلا لانه خلاف المقدر بالبيان للمفهوم فلان المراد بالموجب ليس الا ما يصدر عنه الفعل
بلا قصد و ارادة وسواله الثالث من الامر من التخصيص واما بيان امتناع عدم جواز فعله
في الازل فلانه اذا لم يكن فعلا جائزا في الازل فيكون محققا فيه ثم اذا وجد معار
ممكنا فيلزم الانتقال المذكور من اي يلزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان
الذي واذ كانه الملازم من كون الواجب فاعلا بالاختيار بتسميه بطور المفهوم
ايضا وهو كونه مختارا فيلزم ان يكون موجبا بالذات ولو لا واسطة بينهما ما اذا انتفى
الاول بغير الشيء وهو المطلب على تقدير الدليل في نفسه نعم وجهه ان يقال ان الازل
اذا نسب اليه شيء فلم اعتبار ان احدهما ان يكون المازل طرفا لاحكامه اي يمكن في الازل
ان يكون الشيء موجودا في الواقع سواء كان وجوده اريحا كما لا يمكن او لا يكون والشيء
ان يكون المازل طرفا لوجوده في الازل فيكون ذلك الشيء الوجود اريحا البتة واذ لم يفت
مذا فنقول مختارا انه يجوز ويمكن في الازل ان يوجد في الواجب وقت من الاوقات
على ان يلزم مما ذكرتم لاحد وث الفعل على تقدير ان يلية الانتقال من الامتناع الى الازل
الى الامكان المذكور فاعلم انه يتقرر المراد عليه بطريق اخرى ومن ان يقال انه اريد به ان
الفعل في الازل امكانه الذي فيه فمخى مختارانه جائز فيه قوله ان كان له قصد

فمنه

يلزم ان يكون الشئ الازلي حادثا قلنا لا ذلك لانما يلزم ان لو كان للفعل وجوده الازلي
 وليس كذلك بل لا يمكن فيه ولا يلزم من ازيلته الامكان ازيلته الوجود وامكان ازيلته وان ازيل
 الامكان الوقوع مختار انه غير جائز فليس يلزم الا انك قلنا لا ذلك لانما يلزم ان لو لم يكن
 عكسا بالذات وسوم وجوابه اي جوابه هذا الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات على وجه
 المعارضة ان يقال ما ذكرتم من الدليل وانه دل على ذلك الخط الذي ادعيت به ولكن عندنا
 ما ينفيه وذكرنا ان لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين وهو ما كون الواجب
 معلولا لغيره او كون جايبه العدم وكل منهما اى من الامرين المذكورين بطا وبطلان اللازم
 يدل لبطلان الملزوم وانما قلنا ذلك لانه لو كان الواجب موجبا بالذات يوجب احد الامرين المتقنعين
 لانه لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد ان يكون له فعل يصدر عنه اولا فيكون معلولا لاول
 موجود معه لان ذلك المعلول لا يلزم ان يتوقف على امر اخر غيره اولا فانه كان الاول يلزم
 ان يكون المعلول الاول هو ذلك الامر لانما فرضناه اياه فيلزم خلاف التقدير وانه كان الشئ
 بجبره ان يكون ذلك معه والاي يلزم التبرج بلا مرجح وذكرنا على الوجه مستحيل بخلاف الفاعل
 المختار واذا وجد المعلول الاول معه فلا يلزم ان يكون معلولا لاول جايبه العدم او لم يكن
 كذلك فانه لم يكن جايبه العدم يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يكون عدمه يوجب وجوده البته
 في يلزم ان يكون ذلك الواجب الذي هو المعلول معلولا لغيره وذكرنا مواليا الواجب الذي فرض

موجبا

موجبا بالذات وهذا هو احد الامرين الباطنين وان كان ذلك المعلول الاول جايبه العدم
 كان الواجب ايضا جايبه العدم وكلما كان المعلول جايبه العدم كانت علتة الموجبة ايضا
 كذلك لان المعلول ح لازم اى للعللة الموجبة اياه وجواز عدم اللازم يوجب جواز عدم
 الملزوم فيلزم اما ان يكون الواجب مما هو جايبه العدم متساويا ايضا احد الامرين المتقنعين
 فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا بالاختيار وهو ينافي مطلوبا في نفسه
 المعارضة فلم دعوان يقال ان جواز العدم يجوز ان يراد منه معنيان احدهما ان يكون الشئ
 بحيث يصح طرمان العدم عليه بالنظر الى مجرد ذاته وان لم يصح ذلك بالنظر الى علتة الموجبة بناء
 على كونه خاضعة لربية الوجود في الخارج كما ان العقل الاول بالنسبة الى الواجب عندهم فان العقل
 الاول لا يتقنع بوجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جايبه بالنظر اليه وان لم يجر ذلك بالنظر
 الى ذات الواجب الوجود الثاني يصح طرمان العدم عليه في الواقع بان لم يكن عليه الموجبة
 اياه ضرورة يانته واذا تقرر هذا فنقول ان اردتم تجرنا العدم بهذا المعنى الاول فختارنا المعلول
 الاول جايبه العدم واما قولكم انه امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم العلم في مستندة
 ما ذكرنا من العقل الاول بالنسبة الى الواجب وان اردتم به المعنى الثاني فاختارنا انه لا يجوز
 عدمه ولا يلزم منه ان يكون المعلول واجبا لوجوده لانما يلزم ذلك ان كان عدمه لجزا لهذا
 المعنى موجبا لاقتضاء الامكان الذاتي وسوم مستندة ما ذكرنا اننا تنبينا من الكلام

المتكافئ

المذكور تبين على جواب محل مقدر على المعارضة المذكورة ومنها وتقريره انه يقال لا يمكن السؤال
 ان يعارض المعلق في الدلائل العقلية لان السؤال اذا سلم دليل العقل وحده يلزم ان تصديق
 المدلول ايضا لان تصديق المفرد يوجب تصديق اللازم وتسلمه ضل هذا يلزم ان يكون استدلال
 السؤال على ما يتناقض المدلول بوجها لتصديق المتناقضين وهو كما فيكون هذا الامر اخص نقض الدليل
 المعارض على سبيل الاجمال وتقريره ان يقال انه يشبه ان يكون المعارض في العقول
 كما نقض الاجمال للدليل الذي استدلاله العقل على مطلوبه لان ما ذكره السائل في مقام المعارضة
 سواء دليلكم لو كان صحيحا صحيحا مع ما لا يصدق بعض مدلوله لكن غرضنا دليل دال على صدق ولا
 يكون صحيحا يكون محصل المعارضة نقضا اجماليا لانها تدل على ان دليل المعلق على الاستحسان
 انه يستدل به على المطلوب المذكور قبل انما خص المصطلح الكلام بهذا بالمعارضة في الدليل العقلية
 لانها سلمت ما بالنسبة الى المدلول بخلاف الدلائل العقلية اذ هي امارات على تحق المدلول والبرهان
 من تحق امارات التي تحق ذلك الشئ المسئلة الثالثة من علم الخلاف قال الشافعي في الباب
 يكثر اجبار الباطل على الكمال خلافا لابن حزم واصل ابن حزم ان علم الولاية الصغر
 واصل الشافعي انما النكارة ولتأنيب الولاية ثابتة وهي اما لا يكون كانه قبل الاجبار والولاية
 كانه عند الاجبار واما كان من الولاية فيتحقق ولاية خاصة مع كونه ولاية خاصة يلزم
 ان يتحقق مطلق الولاية الذي هو المطلوب منها لان ثبوت العام من لوازم ثبوت الخاص

واما قلنا ان احدى الولايتين ثابتة لانه لا يمكن ان يكون شمول الولاية للوقتية الدين احدهما
 وقت الاجبار والاخر سابق عليه علمه لانه لا يمكن ان يكون شمول الولاية للوقتية
 وشمول عدمها لهما او لم يكن علمه واما كان من العلية وعدمه يلزم احدى الولايتين لا صغرية
 لانه اذا كان علمه لانه شمول الولاية على تقدير علمه سواء كان متحققا او لم يكن يلزم احدى الولايتين
 اما على الاول فلا حاجة الى البيان لان شمولهم مجموع الامر من احدهما في غاية الظهور واما على
 الثاني فلان انتفاء علمه الذي يستلزم انتفاء ذلك الشئ مما اذا لم يوجد احدهما الشئ فيلزم ثبوت
 الاخر اذ الذي هو من وجه المطلوب فان علمه لا يمكن ان يكون مراد المصنف بقوله لانه لا يمكن
 مطلقا بعض الشمولين في ضم لمجموعة او بعض منهما على الاطلاق لا يسيل الشئ من الاحتمالين
 اما على الاول فلا يلزم من انتفاء العلم انتفاء المجموع وسواء يلزم من الانتفاء للمجموعة للمطلوب
 وموجوده اما على الثاني فلا يلزم من انتفاء البعض ان لا يتحقق شئ من الشمولين اصلا كما يلزم
 الاخران المستلزم للمطلوب وان اردوا مع ثلثا مفسر او لا فيحكم عليه ثانيا قلنا
 ان يكون مراده من ذلك كل واحد من الشمولين كما بين عنه قوله مطلقا ولا يلزم في
 لا يتوجه شئ مما ذكره في الافعال لا يجوز ان يكون مراده ذلك لانه يستدعي ان يكون الشئ الواحد علمه
 لامر من متناقضين وسواء لانه يوجب تناقض التلزم للوازم مع وحدة المفرد وموجب
 لانا نقول ان المستدل ما ادعى ان العلية المذكورة واقعة او ممكنة في الواقع حتى يتدرج

وذكر في كلامه بل حصل كلامه ان الواقع لا يخرج من العلوية ونقيضها واما تقدير كل منهما
 يلزم الخط ولا شك ان امتناع احدهما لا ينافي ذلك ولا ينافي بقية من انشأه آخر وهو انه يلزم
 اثبات ما هو المطعون به وانما قلنا لا يتحقق المدعى لانها يقتضيه ترتيب الدابر والمدار
 في الواقع وان لم يكن شمول الولاية للواقعين على احد الشملين فكذلك يلزم ثبوت المط
 لا على غير ما يستلزم من التقيض شمول عدم وجوده في نفس الامر لان لو ثبت شمول
 الولاية او الاخرى غير الولايتين ثبت نقيض شمول عدمه وان كانت العلوية متحققة
 او لم يكن كذلك وذكر في بحث لانه ان ارد بر هذا الكلام ان نقيض شمول عدمه
 المتحقق العلوية وعدمه على السوية عقلا لم يكن لا ينفيد لان الاحتمال العقلي لا ينفيد
 في مقام التعليل وان ارد به استواء نسبه في نفس الامر لم لا يجوز ان يكون كل
 من شمول الوجود والاخرى بحيث لا يتصور عن تلك العلوية ولا يتحقق نقيض شمول
 عدمه بدو وان لم يكن العلوية مدار التقيض شمول عدمه يلزم ثبوت نقيض شمول
 عدمه بانها فعند عدم ما يجوز ان يكون ثابتا في الجملة والاى وان لم يكن نقيض شمول
 عدمه ثابتا على تقدير انتفاء العلوية ايضا لكانت العلوية مدار الوجود او عدمه
مما يبين الدور ان نقيض شمول عدمه يوجد على تقدير وجود العلوية كما ذكرنا قبل
 وان عدمه على تقدير عدمه ايضا يلزم الدوران وجوده او عدمه البتة في هذا العام

لأنهم المدعى لا وجوده او لا عدمه اما وجوده فلا مطلق الدوران بغير التقيض لا يستلزم
 الدوران بينهما كما استلزمه والحق الاول واما عدمه فلا يجوز ان يكون وقوع عدم
 نقيض شمول عدمه على تقدير عدم العلم اتفاقا غير ما شئ من الدوران من جهة عدم
 كانه سائر الاعداد المجتمعة في الوقوع اتفاقا وايضا ان هذا الدليل انه كان صحيحا
 بجحج مدعاه يلزم ان يكونه المنقوع بالثبات علما عاما بحسب الوجود مع بديهية العقل
 اما بيان الدوران فلا نقول ان المنقوع بالثبات لا يخرج من ان يكون علما بالامكان الخاص
 فانه كان قد اكد ان ثبوت العام لازم لثبوت الخاص اذا لم يكن ذلك فلو لم يكن
 ان يكون علما على الوجود والعدم ان يكونه بالامكان الخاص بالامكان العام الذي
 ذكرناه وجوده او عدمه مضافا وان ثبت نقيض شمول عدمه فاما ان يصدق
 شمول الولاية للواقعين او الاخرى او اياها كان من شمول الولاية للواقعين والاخرى
 بين الولايتين يلزم ثبوت احدى الولايتين الخاصتين وهو المطر الحاصل من التزديد
 المذكور المستلزم لمطلق الولاية الذي هو المطر الاول كما ذكرناه في صدر البحث
 فانه قيل لعلنا ان العلم المذكور يقع على شمول الولاية للواقعين بالنسبة
 الى احدى الشملين ليستلزم نقيض شمول عدم الولاية بهما في الواقع في نفس الامر
 لكن لم قلنا انما ذكرنا على تقدير عدم شمول الولاية للواقعين لانه ان يكون ذلك

التقدير المذكور محال لا والحق جائز ان يستلزم الحق وهذا المنع يسمى عندهم
 المنع على التقديرين وهو المنع الاحمر الثاني في الواقع على تقدير امر محيل
 ومستنده ما ذكره من قوله لو ان كان يكون التقدير محال لا والحق جائز
 ان يستلزم الحق جوابه اما نقول هذا المنع لا يعرنا لانه لا يلزم اما ان يكون ذلك التقدير
 ثابتا في الواقع ام لا فيكون ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر يتم ما ذكرنا
 من الدليل ساعنا عن المنع المذكور وان لم يكن ذلك التقدير ثابتا في نفس
 الامر يلزم ثبوت العلة والالزام ارتقاع التقيضين وما يحصل للتخصيص
 كما مر في الشق الاول من التمريد المذكور ثم الكتاب

القصود

بعون الله الملك الوهاب بنابر شهر
 المبارك ربيع الاول سنة ١٢٨٥

محمد
 والفت

لم يبق من المسألة الا
 ان يثبت ان الحق يستلزم
 الحق في جميع الحالات
 في جميع الحالات
 في جميع الحالات